المقدِّمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله... ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[1]، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[2]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً*﴾[3]... أما بعد:

فإن من عقيدة أهل السنة والجماعة إيمانهم بكل ما ورد في القرآن الكريم، والسنة النبوية الثابتة من أسماء وصفات الله–تبارك وتعالى– التي وصف بها نفسه، ووصفه بها رسوله–صلى الله عليه وسلم–، وإمرارها على ظاهرها، من غير تأويل، ولا تحريف، ولا تشبيه، ولا تعطيل.

وكلها صفات كمال لا يستحقها إلا هو، ومنها: أنه–جل ثناؤه– وحده هو الملك المتكبِّر، الذي له الكبرياء والعظمة، والجلال والسُّلْطان، والقدرة والكمال في السموات والأرض؛ قال الله–تعالى–: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاء فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [4]. وقال: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ

(1) الآية: (102)، من سورة: آل عمران.

(2) الآية: (1)، من سورة: النساء.

(3) الآيتان: (70–71)، من سورة: الأحزاب.

(4) الآية: (37)، من سورة: الجاثية.

الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [1].

وكماله في ذلك ليس لغيره فيه نصيب، وادعاء غيره ذلك فرية ومنازعة له في الربوبية، فقد روى مسلم[2]، وابن أبي شيبة[3] –واللفظ له– من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (قال الله: العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحداً منهما ألقيته في النار).

وحقيقة الدين الإسلامي الذي أرسل الله به الرسل، وأنزل به الكتب هي: أن يستسلم قلب العبد لخالقه –عز وجل–، ويخضع وينقاد له لا لغيره. ومن امتنع عن الاستسلام، والطاعة له فهو معاند مستكبر، ومتعاظم متكبر، قد نشرت العلل أجنحتها على قلبه، وضرب الشيطان فيه قبابه. وإذا خضع القلب وتواضع لله –تعالى– خضعت الجوارح واستكانت له –تعالى–، وتطهرت من الأمراض والعلل، وسلمت من الأهواء والأسقام.

ومن الخضوع لله وإجلاله، وهيبته وتعظيمه: حلق الشعر، أو تقصيره تنسكاً وطاعة، وتذللاً وخشوعاً له –جل ثناؤه–. وهما نُسك مؤكد، يُثاب العبد على فعله، ويُعاقب على تركه. وجعلهما الله –سبحانه– شعاراً للنسك وعلامة له[4]؛ فقال –تعالى–: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحاً قَرِيباً﴾ [5].

وللحلق، والتقصير في النسك فضائلهما العالية في سنة النبي –صلى الله عليه وسلم– لم أر من

---

(1) الآية: (23)، من سورة: الحشر.

(2) في (باب: تحريم الكبر، من كتاب: البر والصلة والآداب) 4/ 2023 ورقمه/ 2620.

(3) المصنف (6/ 249) ورقمه/ 2.

(4) انظر: شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية (2/ 541-542).

(5) الآية: (27)، من سورة: الفتح.

جمعها في مكان واحد، وبيّن مسائلها المتصلة بها؛ فأحببت صُنع ذلك، وتقريبه؛ رغبة في الأجر والثواب، ولأن النفس إذا عرفت فضل عمل ازداد إقبالها عليه، ونشطت له... والله الهادي إلى سواء السبيل.

خطة البحث:

كتبت البحث في مقدمة –شرحت فيها دوافع كتابته، وخطته، ومنهج كتابته–، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: ما ورد في الدعاء لمن حلق أو قصّر بالرحمة وبالمغفرة.

المبحث الثاني: ما ورد في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط حسنة، وتُمحى عنه بها خطيئة.

المبحث الثالث: ما ورد في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط نورٌ يوم القيامة.

المبحث الرابع: مسائل متعلقة بموضوع البحث... وفيه تسعة مطالب:

– المطلب الأول: بيان معنى الحلق.

– المطلب الثاني: بيان معنى التقصير.

– المطلب الثالث: حكم الحلق، والتقصير في النسك.

– المطلب الرابع: بيان أن الحلق خاص بالرجال دون النساء.

– المطلب الخامس: بيان ما فعله النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأصحابه –رضي الله تعالى عنهم–.

– المطلب السادس: بيان أن الحلق، والتقصير عبادة محضة لله –جل ثناؤه–.

– المطلب السابع: بيان وجه تفضيل الحلق على التقصير.

– المطلب الثامن: بيان سبب دعائه –صلى الله عليه وسلم– للمحلقين قبل المقصرين.

– المطلب التاسع: بيان الموضع الذي ورد فيه دعاؤه –صلى الله عليه وسلم– للمحلقين، والمقصرين.

ثم ذكرت خاتمة البحث. وأوردت فيها أهم الفوائد، وأهم التوصيات.

ثم ذكرت بعدها فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات... والله المستعان، وهو

الموفق برحمته–تبارك وتعالى–.

منهج البحث:

سرت في كتابة هذا البحث بعد استعانتي بالله، وتوكلي عليه وحده لا شريك له على المنهج التالي:

* أولاً: جمع الأحاديث، وتخريجها، والحكم عليها.

1– جمعت ما وقفت عليه من الأحاديث الواردة في موضوعه من كتب السنة. ولا أسمي الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد عند العزو؛ وأكتفي بذكر اسم المؤلف.

2– اعتنيت بإيراد جميع طرقها التي وقفت عليها.

3– عزوت كل طريق إلى جماعة من مخرجيه، معتنياً بعزوه إلى جميع مواضعه في الكتب الستة على وجه الخصوص؛ لأهميتها.

4– ذكرت صاحب اللفظ.

5– رتبتها في كل مبحث على حسب درجاتها من حيث القبول، أو الرد.

6– ذكرت ما وقفت عليه من الطرق والمتابعات، وشواهد الأحاديث غير الثابتة في متن البحث، وخرجتها.

7– ذكرت اختلاف الطرق مع بيان الصحيح، أو الأشبه منها، وأحكام جماعة من أهل العلم عليها.

8– ذكرت ما ترجح لدي في الحكم على أسانيد الأحاديث ومتونها؛ بناء على ما يقتضيه النظر فيما سار عليه جمهور أهل الحديث، واختاروه من القواعد والضوابط. وهذا في ما إذا كان الحديث ليس في الصحيحين، أو أحدهما؛ لأن مجرد العزو إليهما أو إلى أحدهما يكفي للدلالة على ثبوت الحديث.

* ثانياً: تراجم الرواة.

7– ترجمت للرواة الضعفاء، والمختلف فيهم من الكتب الأصيلة في الجرح والتعديل، معتنياً بإيراد أقوال الحافظين الذهبي، وابن حجر فيهم. واخترت من أقوال أهل العلم فيهم ما يناسب أحوالهم

وفق ضوابط الجرح، والتعديل.

8– أحلت على ما تقدّم إذا تكررت ترجمة الراوي، مع ذكر خلاصة الحكم عليه.

* ثالثاً: خدمة النص.

1– نظمته على خطة علمية، سبق أن شرحتها.

2– رقمت الأحاديث الواردة في موضوعه ترقيمين، ترقيم عام، وترقيم خاص بكل فصل.

3– ضبطت متون الأحاديث بالشكل.

4– ضبطت الألفاظ، والأسماء المشكلة، ونحوهما بالحروف.

5– اعتنيت بوضع علامات الترقيم المناسبة.

6– شرحت الألفاظ الغريبة من كتب غريب الحديث على وجه الخصوص. ونقلت من غيرها في ذلك عند الحاجة.

7– عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب ربنا –جل ثناؤه– بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

9– علقت على ما يحتاج إلى تعليق.

10– ذكرت خاتمة للبحث، ثم بعض الفهارس الخادمة له، الكاشفة عما فيه.

***

والله أسأل أن يجعله من الأعمال الصالحة غير المنقطعة بالموت، وأن ينفع به. وأن يجزي والدي، ومشايخي ومشايخهم عنّي خيراً، وأن يعطينا من الخيرات والبركات فوق ما تحركت به خواطرنا، وجالت به أفكارنا، وأن يجعلنا من أنصار الدين وفريق الهدى؛ إنه أكرم من سئل وأجود من أعطى... وصلى الله وسلم على محمد خاتم النبيين، وعلى آل بيته وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأوّل

ما ورد في الدعاء لمن حلق أو قصّر بالرحمة وبالمغفرة

1–[1]عن ابن عمر –رضي الله عنهما– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: (اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ[1]). قالوا[2]: والمقصرين[3]، يا رسول الله، قال: (اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ). قالوا: والمقصرين، يا رسول الله، قال: (وَالْمُقَصِّرِينَ).

هذا الحديث رواه: نافع –مولى ابن عمر– عن ابن عمر به، واشتهر عن نافع.

فرواه: الشيخان –البخاري[4]، ومسلم[5]–، وأبو داود[6]، والشافعي[7]، والإمام أحمد[8]، وابن حبان[9]، وبيبي بنت عبدالصمد[10]، والبيهقي[11]، كلهم من طرق عن مالك[1]– والحديث في

---

(1) وهذا خبر مسوق للدعاء.

(2) قال ابن حجر في الفتح (3/ 657): (لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد)اهـ.

(3) الواو عاطفة. أي: قل وللمقصرين. أو قل: وارحم المقصرين. وهو يسمى العطف التلقيني. عن ابن حجر في الموضع المتقدم من الفتح.

(4) في (باب: الحلق والتقصير عند الإحلال، من كتاب: الحج) 3/ 656 ورقمه/ 1727.

(5) في (باب: تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير، من كتاب: الحج) 2/ 945 ورقمه/ 1301.

(6) في (باب: الحلق والتقصير، من كتاب: المناسك) 2/ 499-500 ورقمه/ 1979.

(7) (2/ 73) ورقمه/ 413.

(8) (10/ 357) ورقمه/ 6234، و(9/ 362-363 ورقمه/ 5507.

(9) الصحيح (الإحسان 9/ 192 ورقمه/ 3880).

(10) في جزئها (ص/ 34) ورقمه/ 11.

(11) السنن الكبرى (5/ 102).

موطئه–[2]، ورواه: مسلم[3]–مرة أخرى–، وابن ماجه[4]، وأبو بكر بن أبي شيبة[5]، والإمام أحمد[6]، والنسائي في الكبرى[7]، وابن الجارود[8]، وتمام[9]، وابن حزم[10]، وأبو نعيم[11]، والبيهقي[12]، والحافظ ابن حجر[13]، كلهم من طرق عن عبيدالله بن عمر، ورواه: مسلم–مرة أخرى–[14]، والترمذي[15]، والإمام أحمد[16]، والنسائي في الكبرى[1]، والبيهقي[2]، كلهم من

---

(1) عدا الشافعي؛ فإنه رواه عنه دون واسطة.

(2) (1/ 395) ورقمه/ 184.

(3) الموضع المتقدم من صحيحه (2/ 946).

(4) في (باب: الحلق، من كتاب: الحج) 2/ 1012 ورقمه/ 3044.

(5) المصنف (4/ 301 ورقمه/ 5.

(6) (8/ 281–282) ورقمه/ 4657.

(7) (2/ 449) ورقمه/ 4115.

(8) المنتقى (ص/ 129) ورقمه/ 485.

(9) الفوائد (1/ 197–198 ورقمه/ 462بسنده عن مؤمل بن إسماعيل عن سفيان عن عبدالله بن عمر به. وسيأتي في الحديث ذي الرقم/ 9 بسنده عن مؤمل عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً، فانظره. ومؤمل مذكور بسوء الحفظ (انظر: تهذيب الكمال 29/ 176 ت/ 6319)، غير أنه متابع على الحديث من هذا الوجه.

(10) حجة الوداع (ص/ 202) ورقمه/ 160، وصحح إسناده.

(11) المستخرج (3/ 381) ورقمه/ 3005.

(12) السنن الكبرى (5/ 134).

(13) تغليق التعليق (3/ 97–98).

(14) الموضع المتقدم من صحيحه (2/ 945).

(15) في (باب: ما جاء في الحلق والتقصير، من كتاب: الحج) 3/ 256ورقمه/ 913، وقال عقبه: (هذا حديث حسن صحيح)اهـ.

(16) (10/ 207) ورقمه/ 6005.

طرق عن الليث بن سعد، ورواه: الطيالسي[3] عن جويرية (وهو: ابن أسماء)، ورواه: عبدالرزاق[4] عن معمر (هو: ابن راشد) عن أيوب (وهو: السختياني)، ورواه: الدارمي[5] عن محمد بن يوسف عن سفيان عن عبدالله (يعني: ابن دينار)، جميعاً عن نافع به، واللفظ حديث البخاري، وقال عقبه: (وقال الليث: حدثني نافع: "رحم الله المحلقين"–مرة، أو مرتين–). ثم قال: (وقال عبيدالله: حدثني نافع: وقال في الرابعة: "والمقصرين")اهـ. والحديث بمثل ما ذكره البخاري عن الليث وعبيدالله عند مسلم، وغيره. ولعبدالرزاق: أن النبي–صلى الله عليه وسلم– قال يوم الحديبية[6]: (اللهم اغفر للمحلقين)، فقال رجل: وللمقصرين؟ فقال النبي–صلى الله عليه وسلم–: (اللهم اغفر للمحلقين)، حتى قالها ثلاثاً–أو أربعاً–، ثم قال: (وللمقصرين)اهـ، وقال الحافظ[7] معلقاً على هذه الرواية من طريق الإمام أحمد عن عبدالرزاق: (ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك)اهـ، يعني: رواية من قال: (وقال في الرابعة: "والمقصرين").

وجاء الحديث من طريق أخرى عن ابن عمر، فرواه: ابن أبي شيبة[8]، والطبري[9] عن أبي كريب (واسمه: محمد بن العلاء) ومحمد بن عمارة الأسدي، جميعاً عن عبيدالله بن موسى عن

---

(1) (2/ 449) ورقمه/ 4114، ورواه من طريقه: ابن حزم في حجة الوداع (ص/ 202) ورقمه/ 161.

(2) السنن الكبرى (5/ 103، 134).

(3) المسند (8/ 252) ورقمه/ 1835.

(4) التفسير (3/ 228–229)، ورواه عنه: الإمام أحمد (8/ 498) ورقمه/ 4897.

(5) السنن (2/ 89) ورقمه/ 1906.

(6) انظر: الاستذكار لابن عبدالبر (4/ 313)، فإن فيه قول مؤلفه إنه ليس في حديث ابن عمر هذا ذكر الموضع الذي كان من رسول الله–صلى الله عليه وسلم–فيه هذا القول، وأنه محفوظ في أحاديث كثيرة أن رسول الله–صلى الله عليه وسلم– قال ذلك يوم الحديبية. وحديث عبدالرزاق هذا فيه ذكر الموضع–كما ترى–، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(7) الفتح (3/ 658).

(8) المصنف (8/ 516) ورقمه/ 21.

(9) التفسير (4/ 38–39) ورقمه/ 3291.

موسى بن عبيدة[1] عن أبي مرة –مولى: أم هانئ– عنه قال: لما كان الهدي دون الجبال التي تطلع على وادي التنية، فذكر حديثاً فيه: فقال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (رحم الله المحلقين). قيل: والمقصرين؟ قال: (رحم الله المحلقين). قيل: والمقصرين؟ قال: (والمقصرين). واللفظ مختصر من حديث الطبري، ولابن أبي شيبة نحوه غير أن فيه: قال: (رحم الله المحلقين)، قيل: والمقصرين؟ قال: (رحم الله المحلقين)–ثلاثاً–، ولم يذكر المقصرين.

وحكَم الشيخ أحمد شاكر على الإسناد بأنه ضعيف جداً من أجل موسى بن عبيدة. وموسى هذا هو: الربذي[2]، تركه جماعة، ووصفوه بأنه منكر الحديث، وضعفه آخرون[3]، والطريق الأولى مغنية عن طريقه–والله الموفق–.

2–[2]عن أبي هريرة–رضي الله عنه– قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ). قالوا: وللمقصرين. قال: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ). قالوا: وللمقصرين. قالها ثلاثة، قال: (وَلِلْمُقَصِّرِينَ)[4].

هذا الحديث رواه: أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي، وعبدالرحمن بن يعقوب الحرقي عن أبي هريرة.

---

(1) بالتصغير. انظر: المغني لابن طاهر (ص/ 169).

(2) بفتح الراء، والباء للموحدة، وفي آخرها ذال منقوطة... نسبة إلى الربذة: قرية من قرى المدينة.
انظر: الأنساب (3/ 41).

(3) انظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص/ 221) ت/ 345، والجرح والتعديل (8/ 151) ت/ 686، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص/ 366) ت/ 517، وتهذيب الكمال (29/ 108) ت/ 6280، والميزان (5/ 338) ت/ 8895، والتقريب (ص/ 983) ت/ 7038.

(4) وجزم ابن عبدالبر (كما في: الفتح 3/ 658) بأن حديث أبي هريرة هذا ورد يوم الحديبية. ورد عليه الحافظ بقوله: (ليس في رواية أبي هريرة تعيين للموضع، ولم يقع في شيء من طرقه التصريح بسماعه لذلك من النبي–صلى الله عليه وسلم–. ولو وقع لقطعنا بأنه في حجة الوداع؛ لأنه شهدها، ولم يشهد الحديبية)اهـ.

فأما حديث أبي زرعة عنه فرواه: البخاري[1] –واللفظ له–، ومسلم[2]، وابن ماجه[3]، والإمام أحمد[4]، وأبو نعيم[5]، جميعاً من طرق عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة به. ومسلم، وابن ماجه ساقا الحديث عن جماعة، منهم: ابن أبي شيبة، والحديث في مصنفه[6]. وليس بين الإمام أحمد، وابن فضيل واسطة.

وأما حديث عبدالرحمن الحرقي عنه فرواه: مسلم[7]، والطبراني[8]، جميعاً من طريق روح، والإمام أحمد[9] عن عفان، كلاهما عن عبدالرحمن بن إبراهيم عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه به، بزيادة على اللفظ المتقدم... ولم يسق مسلم لفظه، قال: (بمعنى حديث أبي زرعة عن أبي هريرة)اهـ.

والإسنادان من هذا الوجه يدوران على: عبدالرحمن بن إبراهيم، وهو: المدني القاص، وهاه ابن معين[10]، وضعفه جمهور النقاد[11]، ووثقه آخرون[12]، والمختار أنه ضعيف. والشاهد في حديثه: حسن لغيره بالطريق الأول، والشواهد.

---

(1) في (باب: الحلق والتقصير عند الإحلال، من كتاب: الحج) 3/ 656 ورقمه/ 1728.

(2) في (باب: تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير، من كتاب: الحج) 2/ 946ورقمه/ 1302.

(3) في (باب: الحلق، من كتاب: الحج) 2/ 1012 ورقمه/ 3043.

(4) (12/ 73-75) ورقمه/ 7158، ورواه من طريقه: البيهقي في السنن الكبرى (5/ 134).

(5) المستخرج (3/ 381) ورقمه/ 3006.

(6) (4/ 300) ورقمه/ 1، ورواه من طريقه: ابن عبدالبر في التمهيد (15/ 235-236).

(7) الموضع المتقدم نفسه من صحيحه.

(8) المعجم الأوسط (3/ 374) ورقمه/ 2794.

(9) (15/ 192) ورقمه/ 9332.

(10) كما في: الميزان (3/ 259) ت/ 4803.

(11) انظر: الموضع المتقدم من الميزان، واللسان (3/ 402) ت/ 1587.

(12) انظر: تأريخ الثقات لابن شاهين (ص/ 212) ت/ 753، والموضع المتقدم من اللسان.

3-[3]عن يحيى بن الحصين عن جدته: (أنها سمعت النبي-صلى الله عليه وسلم- في حجة الوداع دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثلاثاً، ولِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً).

هذا الحديث انفرد بروايته-في ما أعلم- من هذا الوجه: شعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي عن يحيى بن الحصين الأسدي، واشتهر جداً عن شعبة.

فرواه: مسلم[1]-واللفظ له- عن أبي بكر بن أبي شيبة[2] وأبي داود[3] جميعاً، وإسحاق بن راهويه[4]، والإمام أحمد[5]، كلاهما عن وكيع، وابن راهويه[6]-مرة أخرى- عن النضر، والإمام أحمد[7]-مرة أخرى- عن حجاج بن محمد، وعن[8] روح، والنسائي في السنن الكبرى[9]، وأبو نعيم في المستخرج[10]، بسنديهما عن بندار عن ابن مهدي، والطبراني[11] عن علي بن عبدالعزيز

---

(1) في (باب: تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير، من كتاب: الحج) 2/ 946 ورقمه/ 1303.

(2) والحديث في مصنفه (4/ 301) ورقمه/ 6. وعن أبي بكر رواه-أيضاً-: ابن أبي عاصم في الآحاد (6/ 77) ورقمه/ 3290.

(3) هو: الطيالسي، والحديث في مسنده (7/ 230) ورقمه/ 1655. والحديث من طريقه رواه-أيضاً-: أبو نعيم في المستخرج (3/ 382) ورقمه/ 3008.

(4) المسند (5/ 244) ورقمه/ 2395.

(5) (27/ 207) ورقمه/ 16647، و(38/ 270) ورقمه/ 23232، و(45/ 235) ورقمه/ 27261.

(6) المسند (5/ 244) ورقمه/ 2394.

(7) (45/ 237) ورقمه/ 27267

(8) (45/ 236) ورقمه/ 27264.

(9) (2/ 450) ورقمه/ 4117.

(10) (3/ 382) ورقمه/ 3008.

(11) المعجم الكبير (25/ 158-159) ورقمه/ 384.

عن مسلم بن إبراهيم، وأبو نعيم[1] بسنده عن سليم بن حرب ووكيع، والخطيب البغدادي[2] بسنده عن عفان، جميعاً عن شعبة به... واللفظ حديث مسلم غير أن وكيع بن الجراح لم يقل عنده: (في حجة الوداع). ولم يسق إسحاق بن راهويه لفظ حديثه عن وكيع. وقال أبو نعيم بإسناده عن سليم بن حرب: يحيى بن حصين عن امرأة من أهله–إما قال: عمته، أو جدته– قالت: سمعت النبي– صلى الله عليه وسلم–يقول: (اللهم اغفر للمحلقين). قالوا: والمقصرين؟ قال: (والمقصرين). والمرأة المشكوك في نسبتها هي جدة يحيى، كما في الطريق الأخرى للحديث عنده، وعند غيره. ولسائر من روى الحديث نحو اللفظ المتقدم.

ولإسحاق بن راهويه في الموضعين من مسنده: (يحيى بن أم الحصين)، ولا أعلم أحداً تابعه على هذا. وجدة يحيى بن الحصين هي: أم الحصين الأحمسية، صرح باسمها: النسائي[3]، وغيره[4].

وأُنبّه على أن الهيثمي أورد الحديث في مجمع الزوائد[5]، وعزاه إلى الإمام أحمد، ثم قال: (ورجاله رجال الصحيح)اهـ، والحديث قد رواه مسلم–كما سلف–، وليس في لفظ الإمام أحمد ما يورده الهيثمي في الزوائد من أجله–والله أعلم–.

4–[4]عن بريد بن أبي مريم عن أبيه مالك بن ربيعة السلولي: أنه سمع النبي–صلى الله عليه وسلم– يقول: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ). فقال رجل: وللمقصرين؟ فقال في الثالثة–أو في الرابعة–: (وَلِلْمُقَصِّرِينَ). قال: وأنا محلوق يومئذ[6]، فما سرني حمُر النَّعم–أو: خطر[7] عظيم–.

---

(1) الموضع المتقدم من مستخرجه.

(2) الموضح (2/ 226).

(3) الموضع المتقدم نفسه من سننه الكبرى.

(4) انظر: مسند الإمام أحمد (45/ 233)، والمعجم الكبير (25/ 156)، وشرح النووي على مسلم (9/ 51).

(5) (3/ 262).

(6) يعني: يوم الحديبية. انظر موضع الحديث في الطبقات الكبرى، وستأتي الحوالة عليها.

(7) أي: حظ، ونصيب. عن ابن الأثير في النهاية (باب: الخاء مع الطاء) 2/ 46. وفي القاموس (حرف الراء، فصل: الخاء) =

هذا الحديث رواه عن بريد بن أبي مريم: أبو مقاتل أوس بن عبدالله السلولي، وحبان بن يسار الكلابي.

فأما حديث أوس بن عبدالله عنه فرواه: ابن سعد[1]، وأبو بكر بن أبي شيبة[2]، والخطيب البغدادي[3] بسنده عن أحمد بن خليل بن ثابت البرجلاني، كلهم عن يونس بن محمد المؤدب، والإمام أحمد[4] عن سريج بن النعمان، ويعقوب بن سفيان[5]، وابن عساكر[6] بسنديهما عن مسلم بن إبراهيم–وقرن به ابن عساكر: مسددا. وهو للبخاري في تأريخه الكبير[7] معلقاً بسنده عن مسلم–، وابن قانع[8] عن مسدد ومحمد بن أبي هارون القرشي، جميعاً عنه به، واللفظ حديث ابن سعد، ولسائرهم نحوه، والطرف الأول للحديث مكرر للإمام أحمد. وهكذا كلهم يقولون في الإسناد: بريد[9] بن أبي مريم عن أبيه عدا ابن أبي شيبة فإنه لم يذكر أبا مريم مالك بن ربيعة في الإسناد. مع أن ابن أبي شيبة، والإمام أحمد يرويان الحديث بإسناد واحد، فلعل بعض رواته قصر في سياق إسناده عند ابن أبي شيبة–والله تعالى أعلم–.

ص/ 494 أن الخطر –بالكسر، وقد يفتح– له عدة معان منها: الإبل الكثير. أو أربعون، أو مئتان، أو ألف منها.

(1) الطبقات الكبرى (2/ 104).

(2) المصنف (4/ 301) ورقمه/ 8.

(3) تالي تلخيص المتشابه (2/ 559) ورقمه/ 339.

(4) (29/ 140) ورقمه/ 17598، ومن طريقه رواه: ابن الأثير في أسد الغابة (4/ 249).

(5) المعرفة والتأريخ (1/ 342-343).

(6) تأريخ دمشق (56/ 446).

(7) (7/ 300) ت/ 1280.

(8) المعجم (3/ 30).

(9) وتحرف في كثير من مصادر الحديث إلى: (يزيد).

والحديث حسن من هذا الوجه؛ ورجاله ثقات عدا: أوس بن عبدالله، ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال الحسيني[2]: (محله الصدق)اهـ، وأقره الحافظ في التعجيل[3].

وأما حديث حبان بن يسار عنه فرواه: أبو بكر الروياني[4]، وأبو بشر الدولابي[5]، وابن عساكر[6] بسنديهما عن معاذ بن معاذ، وعبدالباقي بن قانع[7] بسنده عن علي بن عثمان اللاحقي، والطبراني في الكبير[8] بسنده عن إبراهيم بن الحجاج السامي، وفي الأوسط[9] بسنده عن أبي غسان مالك بن إسماعيل، جميعاً عنه به، بنحوه... ولفظ الروياني، والدولابي: مالك بن ربيعة أنه سمع رسول الله–صلى الله عليه وسلم– في حجة الوداع يقول: (اللهم اغفر للمحلقين ثلاثاً، وللمقصرين مرة). وهو لبعضهم مختصر بقوله–صلى الله عليه وسلم–: (اللهم اغفر للمحلقين)، فحسب، ولعله من تصرف الرواة–والله أعلم–.

وحبان بن يسار المذكور هو: الكلابي، وهو صدوق غير أنه تغير حفظه، قال البخاري[10]

---

(1) (6/ 73).

(2) الإكمال (ص/ 36) ت/ 53، والتذكرة (1/ 146) ت/ 565. وتحرف فيهما اسم والد أوس إلى: (عبدالله)– مكبراً–، وهكذا هو في عدد من مصادر الحديث.

(3) (ص/ 33) ت/ 70.

(4) المسند (2/ 475) ورقمه/ 1496، ورواه من طريقه: ابن عساكر في تأريخه (56/ 445).

(5) الكنى والأسماء (/).

(6) التأريخ (56/ 445).

(7) المعجم (3/ 31).

(8) (19/ 275) ورقمه/ 604.

(9) (3/ 434) ورقمه/ 2935، وقال عقبه: (لم يرو هذا الحديث عن بريد بن أبي مريم إلا حبان بن يسار)اهـ، وطريق أوس بن عبدالله ترد عليه.

(10) التأريخ الكبير (3/ 87) ت/ 305.

عن الصلت بن محمد: (رأيت حبان آخر عهده–فذكر منه الاختلاط–)اهـ. وقال أبو حاتم[1]: (ليس بالقوي، وليس بمتروك)اهـ. وذكره: العقيلي[2]، وابن عدي[3]، وابن الجوزي[4]، والذهبي[5] في الضعفاء، قال ابن عدي: (وحديثه فيه ما فيه؛ لأجل الاختلاط الذي ذكر عنه)اهـ. وذكره ابن حبان في الثقات[6]. وأورده الذهبي في الكاشف[7]، وقال: (صويلح، تغير حفظه)اهـ. وقال الحافظ في تقريبه[8]: (صدوق، اختلط)اهـ[9]. ولم ينص أحد من أهل العلم على من سمع منه قبل تغيره أو بعده–في ما أعلم–. وإسناده لا ينزل عن درجة: الحسن لغيره بالإسناد الأول.

والحديث قد أورده المنذري في الترغيب والترهيب[10]، والهيثمي في مجمع الزوائد[11]، وعزواه إلى الإمام أحمد، والطبراني في الأوسط بإسناد حسن–والله سبحانه أعلم–.

5–[5]عن ابن عباس–رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ)–ثلاثاً–. فقالوا: يا رسول الله، ما بال المحلقين ظاهرت لهم الترحم؟ قال: (إِنَّهُمْ لَمْ يَشُكُّوا)[12].

---

(1) كما في: الجرح والتعديل (3/ 270) ت/ 1206.

(2) الضعفاء (1/ 318) ت/ 392.

(3) (2/ 424).

(4) انظر: تهذيب الكمال (5/ 348).

(5) المغني (1/ 145) ت/ 1278.

(6) (6/ 239)، وَ(8/ 214)، وانظر: الموضع المتقدم من المغني.

(7) (1/ 307) ت/ 899.

(8) (ص/ 217) ت/ 4957.

(9) وانظر: الكواكب النيرات (ص/ 123) ت/ 13.

(10) (2/ 208-209) ورقمه/ 3.

(11) (3/ 262).

(12) أي: لم يشكوا في وجوب تنفيذ أمره، وشك المترددون فعوقبوا كما ترى، وإن كانوا مغفوراً لهم كلهم. قاله ابن حزم في =

هذا الحديث رواه عن ابن عباس ثلاثة: مجاهد بن جبر المكي، ومقسم[1] بن بجرة[2]، وعطاء بن أبي رباح.

فأما حديث مجاهد عنه فرواه: ابن ماجه[3] –وهذا حديثه– عن محمد بن عبدالله بن نمير، وابن عبدالبر[4]، والبيهقي[5]، بسنديهما عن أحمد بن عبدالجبار، كلاهما عن يونس بن بكير، ورواه: ابن أبي شيبة[6]، والإمام أحمد[7]، وأبو يعلى[8] عن زهير (يعني: ابن حرب)، والفاكهي[9] عن الحسن بن علي ومحمد بن عبدالملك الواسطي، والطبراني[10] عن جعفر بن إدريس العطار كلهم عن يزيد بن هارون، ورواه: الطبري[11] بسنده عن سلمة (هو: ابن الفضل)، ورواه: الطحاوي[12]،

الإحكام (4/ 449-450).

(1) بكسر أوله، وسكون القاف، وفتح السين المهملة.

انظر: التقريب (ص/ 969) ت/ 6921، والمغني لابن طاهر (ص/ 239).

(2) بضمومة، فسكون جيم. عن ابن طاهر في كتابه المتقدم (ص/ 33).

(3) في (باب: الحلق، من كتاب: المناسك) 2/ 1012ورقمه/ 3045.

(4) الاستذكار(4/ 313).

(5) الدلائل (4/ 151).

(6) المصنف (4/ 301) ورقمه/ 4، و(8/ 517) ورقمه/ 24.

(7) (5/ 337) ورقمه/ 3311.

(8) المسند (5/ 106) ورقمه/ 2718.

(9) أخبار مكة (5/ 72) ورقمه/ 2862.

(10) المعجم الكبير (11/ 76) ورقمه/ 11150.

(11) التأريخ (2/ 637).

(12) شرح المعاني (2/ 255).

وابن عبدالبر[1]، والطبراني[2]، بأسانيدهم عن يحيى بن أبي زكريا بن أبي زائدة، ورواه: ابن حزم[3] بسنده عن وهب بن جرير عن أبيه، جميعهم عن محمد بن إسحاق[4] عن عبدالله بن أبي نجيح عنه به... وهو لابن أبي شيبة في الموضع الثاني، ولأبي يعلى، وللطحاوي مطولاً، ولسائر رواته نحو لفظه.

وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة[5]، وصحح إسناده. وأورده الألباني في صحيح سنن ابن ماجه[6]، وقال: (حسن)اهـ. كما أورده في الإرواء[7]، وقال– وقد عزاه إلى ابن ماجه، والإمام أحمد، والطحاوي–: (هذا إسناد حسن)اهـ.

ومحمد بن إسحاق صدوق، معروف بالتدليس[8]، وقد صرح بالتحديث عند ابن ماجه، والطحاوي. وشيخه عبدالله بن أبي نجيح معروف بالتدليس مثله، وعده الحافظ[9] في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وتمييزها[10]: (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم)اهـ. ولا أعلم أنه صرح

(1) التمهيد (15/ 234-235).

(2) المعجم الكبير (11/ 76) ورقمه/ 11150.

(3) الإحكام (4/ 449).

(4) والحديث في سيرته، كما في: سيرة ابن هشام (3/ 319).

(5) (2/ 123).

(6) (2/ 179) ورقمه/ 2470.

(7) (4/ 285-286).

(8) انظر: جامع التحصيل (ص/ 109) ت/ 42.

(9) طبقات المدلسين (ص/ 51) ت/ 125.

(10) المرجع نفسه (ص/ 13).

بالتحديث من طرق الحديث عن ابن إسحاق عنه؛ فالإسناد: ضعيف. ويونس بن بكير– في إسنادي ابن ماجه، وأبي عمر بن عبدالبر– فيه ضعف[1]. والراوي عنه عند ابن عبدالبر: أحمد بن عبدالجبار، وهو: العُطاردي، وهو ضعيف–أيضاً–[2]، لكنهما متابعان من طرق كثيرة–كما هو واضح مما تقدم–.

وهكذا روى الجماعة الحديث عن ابن إسحاق، ورواه: ابن عبدالبر[3]، والبيهقي[4] بسنديهما عن أحمد بن عبدالجبار عن يونس بن بكير –أيضاً– عنه عن الزهري عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة به، بنحوه، أطول منه، وفيه: فلما رأى الناس رسول الله–صلى الله عليه وسلم– قد فعل ذلك قاموا، ففعلوا، فنحروا، وحلق بعضهم، وقصر بعض. فقال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: (اللهم اغفر للمحلقين)–ثلاثاً–. فقيل: يا رسول الله، والمقصرين؟ فقال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (اللهم اغفر للمحلقين)–ثلاثاً–. قيل: يا رسول الله، وللمقصرين؟ فقال: (وللمقصرين)... ولم يذكر قوله: (إنهم لم يشكّوا).

والوجه الأول عن أحمد بن عبدالجبار عن يونس بن بكير عن ابن إسحاق أشبه، وأصح؛ لموافقتهما لرواية الجماعة عن ابن إسحاق. والحديث من هذا الوجه فيه نكارة في الإسناد، وفي المتن. أما في الإسناد فتقدم شرحها. وأما في المتن ففي قولهما في الحديث إن النبي–صلى الله عليه وسلم– دعا للمحلقين ست مرات، والمحفوظ أنه دعا لهم ثلاثاً، وقال في الرابعة:

---

(1) انظر: المغني للذهبي (2/ 765) ت/ 7261، والتقريب (ص/ 1098) ت/ 7957.

(2) انظر: تأريخ بغداد (4/ 264-265)، والميزان (1/ 112) ت/ 443، والتقريب (ص/ 93) ت/ 64.

(3) الاستذكار (4/ 312-313).

(4) السنن الكبرى (5/ 215)، والدلائل (4/ 150-151).

(وللمقصرين)–كما تقدم في عدد من الأحاديث الصحيحة–. وابن إسحاق صرح بالتحديث.

ورواه: البيهقي–مرة أخرى[1]–بسنده عن أحمد بن عبدالجبار عن يونس بن بكير عن ابن إسحاق به، موقوفاً، بلفظ: عن ابن عباس قال: قيل له: لم ظاهر رسول الله–صلى الله عليه وسلم– للمحلقين ثلاثاً، وللمقصرين واحدة. فقال: (إنهم لم يشكوا). وهذا إسناد ضعيف لأجل أحمد بن عبدالجبار، وشيخه يونس بن بكير. وابن إسحاق صرح فيه بالتحديث، ورواية الجماعة عنه أشبه من هذا–أيضاً–.

وأما حديث مقسم عن ابن عباس فرواه: الإمام أحمد[2]، وأبو يعلى[3] عن أبي خيثمة (هو: زهير بن حرب)، والطبراني[4] عن محمد بن الحسين الأنماطي عن يحيى بن معين، كلهم عن هشيم عن يزيد بن أبي زياد عنه به، بنحوه، وفيه: فقال في الثالثة–أو في الرابعة–: (وللمقصرين). وليس فيه قوله: (إنهم لم يشكّوا). وفي الإسناد ثلاث علل، الأولى: أن يزيد بن أبي زياد هو: الهاشمي مولاهم الكوفي، شيعي لا يحتج بحديثه، وقد تغير بآخرة، وكان يتلقن. والثانية: أنه قد اختلط بأخرة، وكان يتلقن ما لُقّن، ولا يدرى متى سمع منه هشيم (وهو: ابن بشير)[5]. والأخيرة: أنه مدلس، عده الحافظ[6] في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، ولا أعلم أنه صرح بالتحديث.

وأما حديث عطاء عنه فرواه: عبدالله بن المؤمل المخزومي على وجهين يدوران على سعيد بن

---

(1) الدلائل (4/ 151).

(2) المسند (3/ 355) ورقمه/ 1859.

(3) المسند له (4/ 359-360) ورقمه/ 2476.

(4) المعجم الكبير (11/ 320) ورقمه/ 12149.

(5) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (6/ 340)، والمجروحين (3/ 99)، وتهذيب الكمال (32/ 135) ت/ 6991، والتقريب (ص/ 1075) ت/ 7768.

(6) طبقات المدلسين (ص/ 48) ت/ 112.

سليمان، أحدهما: عنه عن عطاء عن ابن عباس به، بنحو حديث مقسم، رواه: الطبراني[1] عن محمد بن النضر الأزدي عن سعيد بن سليمان (وهو: الواسطي) عنه به. والآخر: عنه عن عبدالرحمن بن محيصن عن عطاء به، بنحو الوجه الأول عنه، رواه: الطبراني في الأوسط[2] عن أحمد بن يحيى الحلواني عن سعيد بن سليمان عنه به.

وعبدالله بن المؤمل هو: ابن وهب الله المخزومي المكي، أحاديثه مناكير مع قلة ما روى[3]، ضعفه: ابن معين[4]، وأبو زرعة[5]، وأبو حاتم[6]، والذهبي[7] في آخرين[8]. وبه أعل الهيثمي[9] الحديث. حدث عن عطاء، وابن محيصن—جميعاً–. وابن محيصن هذا من أهل العلم من سمّاه: عبدالرحمن، ومنهم من سماه: عبدالله بن عبدالرحمن بن محيصن، ومنهم من سماه: عمر بن عبدالرحمن بن محيصن[10]. وهو قرشي سهمي، ترجم له البخاري[11]، وابن أبي حاتم[12]،

---

(1) المصدر نفسه (11/ 161) ورقمه/ 11492، والمعجم الأوسط (6/ 26–27) ورقمه/ 5053.

(2) (1/) ورقمه/ 849.

(3) انظر: العلل للإمام أحمد –رواية: عبدالله– (1/ 567) رقم النص/ 1361، والمجروحين (2/ 27–28).

(4) كما في: تأريخ الدارمي عنه (ص/ 142) ت/ 476.

(5) كما في: الجرح والتعديل (5/ 175) ت/ 821.

(6) كما في: المصدر المتقدم، الحوالة نفسها.

(7) الديوان (ص/ 230) ت/ 2324، والمغني (ص/ 359) ت/ 3390.

(8) انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص/ 200) ت/ 331، والكامل لابن عدي (4/ 135)، والتقريب (ص/ 550) ت/ 3673.

(9) مجمع الزوائد (3/ 262–263).

(10) انظر: تهذيب الكمال (16/ 188) ت/ 3599، و(21/ 429) ت/ 4275.

(11) التأريخ الكبير (6/ 173) ت/ 2073.

(12) الجرح (6/ 121) ت/ 656.

والحسيني[1]، ولم يذكروا فيه جرحاً، ولا تعديلاً، غير الحسيني فإنه ذكر توثيق ابن حبان[2] له. وابن حبان ذكره في مشاهير علماء الأمصار[3] –أيضاً–، وقال: (كان ثبتاً)اهـ. وقال ابن حجر في التقريب[4]: (مقبول)اهـ، يعني: إذا توبع، وإلا فلين الحديث –كما هو اصطلاحه–، وهو متابع غير أن الراوي عنه ضعيف.

والخلاصة: أن طرق الحديث دون الطريق المرجوحة عن ابن إسحاق، ودون ما ورد في الطريق الأولى طريق مجاهد من قول الراوي: فقالوا: يا رسول الله، ما بال المحلقين ظاهرت لهم الترحم؟ قال: (إنهم لم يشكّوا) صالحة أن يقوي بعضها البعض، والحديث بمجموعها: حسن لغيره. والمستثنى المذكور منكر، لا أعلم له طرقا أخرى –والله سبحانه أعلم–.

6–[6]عن أبي سعيد الخدري –رضي الله تعالى عنه–: (أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وأصحابه حلقوا رؤوسهم يوم الحديبية إلا عثمان بن عفان، وأبا قتادة. فَاسْتَغْفَرَ رسُولُ الله –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– لِلْمُحَلِّقِينَ ثلاثاً، وللْمُقَصّرِينَ مرَّةً).

رواه: أبوداود الطيالسي[5]، وأبو بكر بن أبي شيبة[6]، والإمام أحمد[7]، وأبو يعلى[8]، والطحاوي[9]، وابن طهمان[1]، وابن عبدالبر[2]، والبيهقي[3]، والمزي[4]، جميعاً من طرق عن هشام

---

(1) التذكرة (2/ 1243) ت/ 4949.

(2) الثقات (7/ 178).

(3) (ص/ 144) ت/ 1134.

(4) (ص/ 723) ت/ 4972.

(5) المسند (9/ 295) ورقمه/ 2224.

(6) المصنف (4/ 301) ورقمه/ 3، و(8/ 516) ورقمه/ 22.

(7) (17/ 238) ورقمه/ 11149، و(18/ 359-360) ورقمه/ 11847، و(18/ 360) ورقمه/ 11848.

(8) المسند (2/ 453) ورقمه/ 1263.

(9) شرح المعاني (2/ 256)، ورواه من طريقه: ابن عبدالبر في التمهيد (15/ 234). وذكره في الاستيعاب (4/ 312) =

هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد به، واللفظ حديث أبي داود، ولسائر رواته نحوه... وهذا إسناد فيه علتان، الأولى: أن أبا إبراهيم الأنصاري هو النهشلي، مجهول، قال فيه أبو حاتم[5]: (لا يدرى من هو)اهـ. وقال ابن عبدالبر[6]: (لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير)اهـ، وقال الذهبي[7]: (لا يعرف، روى عنه يحيى بن أبي كثير فقط)اهـ. وقال الحافظ ابن حجر[8]: (مقبول)اهـ، يعني: إذا توبع وإلا فلين الحديث–كما هو اصطلاحه–، ولا أعلم أحداً تابعه على الحديث من هذا الوجه، وبهذا اللفظ. وبه أعل الحديث ابن عبدالبر[9]، والهيثمي[10]. والأخرى: أن يحيى بن أبي كثير معروف بالتدليس[11]، ولا أعلم أنه صرّح بالتحديث عند أحد ممن روى الحديث.

فالإسناد: ضعيف. وأصل المتن: حسن لغيره لشواهده–وهي كثيرة–. وذكر عثمان، وأبي

من طريق بعض رجال إسناد الطحاوي، وفيه: (يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري)اهـ فلم يقل: (عن أبي إبراهيم)، ولعل فيه سقطاً، أو أنه كان يسمى أحياناً كذلك؛ لأنه قد ذكره في موضع آخر (4/ 313) عن أبي الوليد الطيالسي بمثل ذلك–والله أعلم–.

(1) مشيخته (1/ 207) ورقمه/ 169، ووقع في المطبوع منه: (عن ابن إبراهيم)، وهذا تحريف.

(2) الاستذكار (4/ 313).

(3) الدلائل (4/ 151).

(4) تهذيب الكمال (33/ 7).

(5) كما في: الجرح (9/ 332) ت/ 1456.

(6) الاستذكار (4/ 313).

(7) الميزان (6/ 160) ت/ 9927.

(8) التقريب (ص/ 1105) ت/ 7979.

(9) الاستذكار (4/ 313).

(10) مجمع الزوائد (3/ 262).

(11) انظر: جامع التحصيل (ص/ 111) ت/ 61.

قتادة في الحديث منكر؛ لتفرد ذاك المجهول به، ولعنعنة يحيى بن أبي كثير.

7–[7]عن حبشي بن جنادة–رضي الله عنه– قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم– : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ). قالوا: يا رسول الله، والمقصرين؟ قال: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ). قالوا: يا رسول الله، وللمقصرين؟ قال: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُقَصِّرِينَ).

رواه: أبو بكر بن أبي شيبة[1]، والإمام أحمد[2]، ويعقوب بن سفيان[3]، وابن قانع[4]، والطبراني[5]، جميعاً من طرق عن إسرائيل، ورواه: الطبراني –مرة أخرى–[6] من طريق قيس بن الربيع، كلاهما عن أبي إسحاق عن حبشي بن جنادة به، واللفظ حديث ابن أبي شيبة، ولبقيتهم نحوه. وللإمام أحمد: عن حبشى بن جنادة–قال يحيى: وكان ممن شهد حجة الوداع– قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: (اللهم اغفر للمحلقين) ثلاث مرات. وفي آخره: قال في الثالثة: (والمقصرين)... وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[7]، وقال–وقد عزاه إلى الإمام أحمد، والطبراني– : (ورجال أحمد رجال الصحيح)اهـ وهو كما قال. وكذا رجال سائر رواة الحديث من طريق إسرائيل، ولكن طريقهم فيها علتان، الأولى: أن أبا إسحاق، وهو عمرو بن عبدالله السبيعي مذكور بالتدليس، مشهور به[8]، ولم يصرح بالتحديث في شيء من طرق الحديث عنه–في ما أعلم–.

(1) المصنف (4/ 301) ورقمه/ 7.

(2) (29/ 51) ورقمه/ 17507.

(3) المعرفة والتأريخ (2/ 624).

(4) المعجم (1/ 198-199).

(5) المعجم الكبير (4/ 15) ورقمه/ 3509.

(6) المصدر نفسه (4/ 15-16) ورقمه/ 3510.

(7) (3/ 262).

(8) انظر: جامع التحصيل (ص/ 108) ت/ 39.

والأخرى: أن أبا إسحاق اختلط بآخرة، وحفيده إسرائيل بن يونس ممن سمع منه بعد اختلاطه[1].

وقيس بن الربيع في الطريق الأخرى هو: الأسدي، كان ردئ الحفظ، وهاه ابن معين، وضعفه جماعة[2]، وتغير لما كبر[3]، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به؛ فاجتناب حديثه أولى[4]. ولا يُدرى متى سمع منه من روى هذا الحديث عنه، أو متى سمع هو من أبي إسحاق. ولم يذكر لأبي إسحاق سماعاً من حبشي بن جنادة.

وخلاصة القول: أن الإسناد ضعيف عن حبشي بن جنادة–رضي الله عنه– غير أن للمتن شواهد تقويه، وهو بها: حسن لغيره–والله الموفق–.

8–[8]عن وهب بن عبدالله بن قارب عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله–صلى الله عليه وسلم– في حجة الوداع يقول: (يَرحَمُ اللهُ المُحَلِّقِيْنَ)– وأشار بيده هكذا–. قالوا: يا رسول الله، والمقصرين؟ فقال: (يَرحَمُ اللهُ المُحَلِّقِيْنَ). قالوا: يا رسول الله، والمقصرين؟ فقال: (يرحم الله المحلقين). قالوا: يا رسول الله، والمقصرين؟ فقال: (وَالْمُقَصِّرِينَ).

هذا الحديث رواه: سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة الطائفي–نزيل مكة–، واختلف فيه عن سفيان على خمسة أوجه.

الأول: عنه عن إبراهيم بن ميسرة عن وهب بن عبدالله بن قارب عن أبيه عن جده عن النبي– صلى الله عليه وسلم–، رواه: الحميدي[5]–واللفظ له–، وأبو نعيم[6] بسنده عن علي بن المديني،

(1) انظر: الكواكب النيرات (ص/ 341) ت/ 41، ومعجم المختلطين (ص/ 247) ت/ 111.

(2) انظر: تهذيب الكمال (24/ 35)، والتهذيب (8/ 394-395).

(3) انظر: التقريب (ص/ 804) ت/ 5608.

(4) انظر: الجرح والتعديل (7/ 96) ت/ 553، والمجروحين (2/ 218-219).

(5) المسند (2/ 415-416) ورقمه/ 931.

(6) المعرفة (4/ 2361) ورقمه/ 5797.

كلاهما عنه به، وقال الراوي عقب قوله في الحديث (–وأشار بيده هكذا–): ومدّ الحميدي يمينه. وقال بعد قوله (والمقصرين): وأشار الحميدي بيده فلم يمد مثل الأول. وقال سفيان: وجدت في كتابي: (عن إبراهيم بن ميسرة عن وهب بن عبدالله بن مارب. وحفظي: قارب. والناس يقولون: قارب، كما حفظت. فأنا أقول: قارب–أو مارب–)اهـ. والصحيح: قارب[1]–كما حفظه سفيان، وكما يقول الناس–[2].

وهكذا علقه البخاري في تأريخه الكبير[3] عن علي (يعني: ابن المديني) عن سفيان به، بنحوه، وفيه نحو قول سفيان المتقدم في تسمية صحابي الحديث. وفيه أن علياً قال لسفيان: عن أبيه عن جده؟ قال: نعم. والثاني: عنه عن إبراهيم بن ميسرة عن وهب بن عبدالله بن قارب عن أبيه عن النبي–صلى الله عليه وسلم–، رواه: ابن أبي عاصم[4] عن أبي بكر بن أبن شيبة، والبزار[5] عن أحمد بن عبدة، والخطيب البغدادي[6] بسنده عن هشام بن يونس اللؤلؤي، جميعاً عنه به، وهو للبخاري تعليقاً في تأريخه الكبير[7] عن علي بن المديني عن سفيان، به.

والثالث: عنه عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن قارب عن أبيه عن النبي–صلى الله عليه وسلم–،

---

(1) بالقاف، وآخره باء معجمة. انظر: الاستيعاب (2/ 374)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (4/ 587)، وأسد الغابة (4/ 75)، والإصابة (3/ 219–220) ت/ 7048.

(2) وقال ابن الأثير في أسد الغابة (4/ 75). وتبعه الذهبي في التجريد (كما في: الإصابة 3/ 220) إن الذي سماه: (ماريا)– باليم في أوله–الحميدي. ولم يصبا؛ لأن الحميدي إنما حكاه عن سفيان. وانظر للموضع المتقدم من الإصابة.

(3) (7/ 196) ت/ 871.

(4) الآحاد (3/ 233) ورقمه/ 1593، ورواه من طريقه: ابن قانع في المعجم (2/ 85).

(5) كما في: كشف الأستار (2/ 31) ورقمه/ 1135.

(6) تالي تلخيص المتشابه (1/ 61–62) ورقمه/ 11.

(7) (7/ 196).

رواه: الإمام أحمد[1] في مسند قارب عن سفيان به.

والرابع: عنه عن إبراهيم بن ميسرة عن وهب بن عبدالله عن أبيه– على الشك في ذكر أبيه– قال: كنت مع أبي فرأيت النبي–صلى الله عليه وسلم–، فذكر نحو الحديث مختصراً. رواه: ابن أبي شيبة[2] عنه عن إبراهيم عن وهب بن عبدالله أُراه عن أبيه قال: كنت.... فذكر الحديث. وهذا وجه آخر لابن أبي شيبة في الحديث.

والخامس: عنه عن إبراهيم بن ميسرة عن وهب بن عبدالله بن قارب قال: كنت مع أبي، فرأيت رسول الله–صلى الله عليه وسلم–، فذكر نحو الحديث، رواه: أبو الحسن بن سفيان في مسنده[3] عن إسماعيل بن عبيد الحراني، والبيهقي في الدلائل[4] بسنده عن الحسن بن محمد الزعفراني[5]، وابن عساكر في تأريخه[6] بسنده عن هارون بن إسحاق الهمداني وعلي بن مسلم، والبخاري تعليقاً في تأريخه الكبير[7] عن علي بن المديني، كلهم عنه به.

وهناك وجه سادس ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه: أن إبراهيم بن ميسرة روى عن قارب.

هذا ذكر الأوجه بالتفصيل، وإجمالها: أن الوجه الأول، والثالث، والأخير كلها تدل على أن

---

(1) (45/ 179) ورقمه/ 27202، ورواه من طريقه: أبو نعيم في المعرفة (4/ 2361) ورقمه/ 5798.

(2) المصنف (4/ 300) ورقمه/ 2.

(3) رواه من طريقه: أبو نعيم في المعرفة(5/ 2721) ورقمه/ 6494. وانظر: الإصابة (4/ 220).

(4) (4/ 151).

(5) الحديث من طريق الحسن بن محمد أورده ابن منده في الصحابة عن ابن الأعرابي عنه به، أفاد هذا: الحافظ في الإصابة (4/ 220).

(6) (7/ 231-232).

(7) (7/ 196).

الصحبة لقارب، وهو: ابن الأسود الثقفي، وهو معدود في الصحابة، ولم ينكر أحد صحبته[1].

وابن قارب في الوجه الثالث لم يسم، وكل من سمى شيخ إبراهيم بن ميسرة في الحديث يسميه: (وهب بن عبدالله بن قارب). فإن كان ابن قارب هنا هو: عبدالله فالإسناد منقطع؛ لأن إبراهيم بن ميسرة يروي عن ابنه وهب بن عبدالله، لا عنه. وإن كان هو: وهب بن عبدالله بن قارب، فنسب إلى جده، فصحابي الحديث يكون هو: عبدالله بن قارب، فيورد الحديث في مسنده لا في مسند قارب؛ فالإسناد فيه إشكال واضح! والوجه الأخير معضل؛ لأن إبراهيم بن ميسرة بينه وبين قارب اثنان: وهب بن عبدالله، وأبوه. ولما ذكر ابن أبي حاتم[2] هذا الوجه عن أبيه تعقبه بما ذكره عن أبي زرعة: أن ابن ميسرة إنما روى عن وهب بن عبدالله بن قارب عن أبيه، كما جاء في رواية ابن عيينة عن إبراهيم.

وأن الوجه الثاني يدل على أن الصحبة لعبدالله بن قارب، وعبدالله هذا معدود في الصحابة، ولم ينكر أحد صحبته –أيضاً–[3]. وأن الوجه الرابع مشكوك فيه، هل هو عن وهب بن عبدالله بن قارب عن النبي –صلى الله عليه وسلم–؟ أو عن وهب بن عبدالله عن أبيه؟ فإن كان عنه عن أبيه فالرواية، والصحبة لأبيه عبدالله بن قارب، وقد ورد كذلك من طرق عدة عن سفيان. وإن كان عنه عن النبي –صلى الله عليه وسلم– فيدل على أن الرواية، والصحبة له –كما دل عليه الوجه الخامس–، وقد عده ابن حبان[4] في الصحابة تارة، وفي التابعين[1] تارة أخرى. وعده له في

(1) انظر –مثلاً–: الاستيعاب (3/ 271–273)، والمعرفة لأبي نعيم (4/ 2361) ت/ 2487، وأسد الغابة (4/ 75).

(2) كما في: تعجيل المنفعة (ص/ 222) ت/ 866.

(3) انظر –مثلا–: الثقات لابن حبان (3/ 240)، والاستيعاب (2/ 374)، والإصابة (2/ 358) ت/ 4884.

(4) الثقات (3/ 427).

الصحابة منازع فيه، ولم يقر عليه[2].

وإن صح أنه تابعي، وهو الأشبه فإن حديثه مرسل، وقد ترجم له البخاري[3]، وابن أبي حاتم[4]، وأبو الفتح الأزدي[5]، وابن نقطة[6]، ولم يذكروا فيه جرحاً، ولا تعديلاً. ولم يذكروا في الرواة عنه غير إبراهيم بن ميسرة، وجزم أبو الفتح أنه تفرد بالرواية عنه. انفرد–في ما أعلم– ابن حبان بذكره في الثقات–كما تقدم–، وهذا لا يكفي لمعرفة حاله. والأسانيد كلها تدور عليه حتى إسناد إبراهيم بن ميسرة عن ابن قارب؛ لأن إبراهيم إنما يروي عن وهب بن عبدالله بن قارب المذكور لا عن غيره– كما تقدم نقله عن أبي زرعة–، وقاله الحافظ ابن حجر[7].

وخلاصة القول: أن المشهور في الحديث ما رواه الجماعة (الحميدي، وابن المديني، والإمام أحمد، وأحمد بن عبدة، وهشام بن يونس) كلهم عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن وهب بن عبدالله بن قارب عن أبيه عن النبي–صلى الله عليه وسلم–.

وهذا الوجه عن سفيان رجحه: أبو زرعة[8]، وأبو نعيم[9]. وهو أشبه الأوجه في نقدي، لكنه

---

(1) المصدر نفسه (7/ 556).

(2) انظر: المعرفة لأبي نعيم (5/ 2720–2721) ت/ 2953، والإصابة (3/ 642) ت/ 9165.

(3) التأريخ الكبير (8/ 165) ت/ 2571.

(4) الجرح (9/ 22) ت/ 100.

(5) المخزون (ص/ 163) ت/ 256.

(6) تكملة الإكمال (4/ 587) ت/ 4877.

(7) إتحاف المهرة (12/ 686).

(8) كما تقدم.

(9) انظر: المعرفة (5/ 2720–2721)، والإصابة (3/ 220) ت/ 7048.

وجه ضعيف لما علمته من حال وهب بن عبدالله بن قارب، الذي أرى أن الاختلاف في سياق إسناد الحديث منه لا من غيره، أو أن سفيان كان يرسل حديثه في بعض الأحايين، كما ذهب إليه أبو نعيم[1] –والله أعلم–.

والحديث من الوجه الأشبه له شواهد كثيرة، هو بها: حسن لغيره. وأورد الهيثمي الحديث في مجمع الزوائد[2] عن قارب عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، ثم عزاه إلى الإمام أحمد، والطبراني في الكبير، والبزار، ثم قال: (وإسناده صحيح)اهـ... والحديث لم أقف عليه في المقدار المطبوع من المعجم الكبير، وهو عند البزار من مسند عبدالله بن قارب لا من مسند أبيه، والإسناد ليس بصحيح لما تقدم شرحه –والله سبحانه وتعالى هو الموفق، والمستعان–.

9–[9]عن جابر بن عبدالله –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ). قالوا: يا رسول الله، والمقصّرين؟ قال: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ). قال: يا رسول الله، والمقصرين؟ قال: (وَالْمُقَصِّرِينَ).

هذا الحديث جاء عن جابر –رضي الله عنه– من طريقي: أبي الزبير محمد بن مسلم المكي، ومحمد بن علي بن الحسين الهاشمي المعروف بالسّجّاد.

فأما حديث أبي الزبير عنه فرواه: العقيلي[3] بسنده عن إبراهيم بن المستمر –وهذا لفظه–، والخليلي[4] بسنده عن علي بن إبراهيم القطان عن محمد بن يونس، كلاهما عن محمد بن الحارث

(1) المعرفة (5/ 2721) ت/ 2953.

(2) (3/ 262).

(3) الضعفاء (4/ 47) ورقمه/ 1598.

(4) الإرشاد (ص/ 140–141).

بن وقدان العتكي عن شعبة، ورواه: الطبراني في الأوسط[1] بسنده عن أبي قرة قال: ذكر زمعة عن زياد بن سعد، كلاهما عن أبي الزبير به... والعقيلي ساق الحديث في ترجمة محمد بن الحارث بن وقدان، وكان قال في صدرها: (عن شعبة، ولا يتابع عليه)اهـ، ثم ساق الحديث، وقال عقبه: (هذا يروى بغير هذا الإسناد من غير هذا[2] بأسانيد جياد)اهـ. وساقه الخليلي بعد بعض الأحاديث الغرائب عن شعبة، ومنها حديث ساقه[3] بسنده عن موسى بن الحسن الثقفي عن حفص بن عمر الحوضي عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر في النهي عن اشتمال الصماء في الصلاة، وغير ذلك، وقال عقبه: (شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئاً. وهذا خطأ من موسى بن الحسن هذا)اهـ، ثم ساق حديث جابر هذا في الحلق، والتقصير، وقال عقبه: (هذا انفرد به هذا الشيخ عن شعبة[4]، وليس هو بالمشهور من أصحابه)اهـ، يعني: محمد بن الحارث بن وقدان العتكي. وقد ترجمه ابن أبي حاتم[5]، وبيض لتلاميذه، وشيوخه، ثم قال: (سمعت أبي يقول: هو مجهول)اهـ[6]. فالحديث خطأ عن شعبة، وليس في الإسنادين إلى محمد بن الحارث عنه تصريح لأبي الزبير بالسماع.

والطريق الأخرى عن أبي الزبير التي رواها الطبراني في المعجم الأوسط فيها زمعة، وهو: ابن صالح الجندي، ضعيف الحديث. وأبو قرة–الراوي عنه– اسمه: موسى بن طارق الزبيدي، وقال في حديثه: (ذكر زمعة)، فكأن الحديث ليس رواية له عنه. وأبو الزبير صرح بالتحديث.

---

(1) (10/ 92-93) ورقمه/ 9194، وقال عقبه–وقد ساق عدداً من الأحاديث بالسند نفسه–: (لم يرو هذه الأحاديث عن زياد بن سعد إلا زمعة، تفرد بها أبو قرة)اهـ.

(2) هكذا.

(3) (ص/ 140).

(4) وهكذا قال الدارقطني في الغرائب (الأطراف 2/ 411 رقم/ 1773).

(5) الجرح (7/ 231) ت/ 1269.

(6) وانظر: الميزان (4/ 424) ت/ 7336.

وأما حديث محمد بن علي السجاد عنه فرواه: تمام[1] بسنده عن بكار بن قتيبة عن مؤمل بن إسماعيل عن سفيان (هو: الثوري) عن جعفر بن محمد عن أبيه به، بنحوه... ورواته ثقات كلهم عدا مؤمل بن إسماعيل. وهو: البصري، قال ابن معين[2]: (ثقة)اهـ. وضعفه جماعة من النقاد لسوء حفظه، وكثرة غلطه، قال البخاري[3]: (منكر الحديث)اهـ، وقد قال[4]: (كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه)اهـ. وقال أبو زرعة[5]: (في حديثه خطأ كثير)اهـ. وقال نحو هذا أبو حاتم[6] –أيضاً–، وقال يعقوب بن سفيان[7]: (ومؤمل بن إسماعيل سني شيخ جليل، سمعت سليمان بن حرب يحسن الثناء عليه، يقول: كان مشيختنا يعرفون له، ويوصون به، إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه، حتى ربما قال: كان لا يسعه أن يحدث، وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه، ويتخففوا من الرواية عنه؛ فإنه منكر يروي مناكير عن ثقات شيوخنا، وهذا أشد؛ فلو كانت هذه المناكير عن ضعاف لكنا نجعل له عذراً)اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في التقريب[8]: (صدوق سيء الحفظ)اهـ.

وأخشى أن يكون حديثه هذا غلط؛ لأنه تقدم[9] أنه روى مثله عن سفيان عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به، مرفوعاً. وعندي أن حديثه هذا عن سفيان عن عبيدالله به أشبه من حديثه

---

(1) الفوائد (1/ 197) ورقمه/ 461.

(2) التأريخ –رواية: الدوري– (2/ 592).

(3) كما في: تهذيب الكمال (29/ 178).

(4) كما في: الميزان (6/1) ت/3.

(5) كما في: الميزان (5/ 353).

(6) كما في: الجرح والتعديل (8/ 374) ت/ 1709.

(7) في: المعرفة والتأريخ (3/ 52).

(8) (ص/ 987) ت/ 7078.

(9) في الحديث ذي الرقم/ 1.

عنه عن جعفر بن محمد به؛ لأنه جاء من طرق كثيرة عند مسلم، والنسائي في الكبرى، وابن خزيمة، وغيرهم عن عبيدالله بن عمر. وله عن نافع عن ابن عمر طرق كثيرة –أيضاً– عند الشيخين، وغيرهما.

والخلاصة: أن طريق محمد بن الحارث عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر للحديث خطأ. وطريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرجوحة. وطريق زياد بن سعد عن أبي الزبير عن جابر ضعيفة الإسناد، ولها شواهد كثيرة مذكورة هنا، هي بها –إن كانت رواية لأبي قرة عن زمعة– حسنة لغيرها –والله تعالى أعلم–.

10–[10] عن قتادة بن دِعامة قال: ذُكِر لنا أن نبي الله –صلى الله عليه وسلم– خرج يوم الحديبية، فرأى رجالاً من أصحابه قد قصروا فقال: (يَغفِرُ اللهُ لِلْمُحَلِّقِينَ). قالوا: يا رسول الله، وللمقصرين؟ قال ذلك ثلاثاً، وأجابوه بمثل ذلك، فقال عند الرابعة: (وَلِلْمُقَصِّرِينَ).

رواه: ابن سعد[1] قال: أخبرنا عبدالوهاب بن عطاء قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، فذكره... وعبدالوهاب، ومن فوقه مدلسون كلهم[2]. وسعيد اختلط بآخرة، ولكن سماع عبدالوهاب منه قديم، وهو من أثبت الناس فيه[3]. ولم يصرح بالخبر عن قتادة. وقتادة تابعي[4]، ولم يسم شيخه؛ فحديثه مرسل، ضعيف الإسناد. والمتن ثابت من طرق أخرى.

11–[11] عن أم عمارة نُسيبة بنت كعب –رضي الله عنها– قالت: أنا أنظر إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وهو ينحر بدنه قياماً، وسمعته يومئذ وقد حلق رأسه، ثم دخل قبة له حمراء،

---

(1) الطبقات الكبرى (2/ 103).

(2) انظر تراجمهم في: طبقات المدلسين (ص/ 41) ت/ 85، و(ص/ 31) ت/ 50، و(ص/ 43) ت/ 92. والحظ أن عبدالوهاب قد صرح بالخبر.

(3) انظر: الكواكب النيرات (ص/ 195-196، 202).

(4) انظر: الثقات لابن حبان (5/ 321)، والتقريب (ص/ 81)، و(ص/ 798) ت/ 5553.

فرأيته أخرج رأسه، وهو يقول: (يَرْحَمُ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ) –ثلاثاً–، ثم قال: (والْمُقَصِّرِينَ).

رواه: الحارث بن أبي أسامة[1] عن محمد عمر (هو: الواقدي)[2] عن يعقوب بن محمد عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي صعصعة عن الحارث بن عبدالله بن كعب عن أم عمارة–رضي الله عنها– به... وهذا إسناد واه؛ لأن محمد بن عمر متروك الحديث[3]. وشيخه يعقوب بن محمد هو: ابن أبي صعصعة[4]، ولم أقف على ترجمة له. وتقدم ما يغني عن حديثهما من طرق متواترة.

12–[12]عن إبراهيم بن صالح بن درهم الباهلي قال: سمعت أبي يقول: سافرنا إلى مكة، فلما انتهينا إلى البطحاء إذا رجل يستقبل الحاج، فقال لنا: من أنتم؟ قال: قلت له: نحن من أهل العراق. قال: من أيّ العراق أنتم؟ قلنا: من أهل البصرة. قال: ما جاء بكم؟ قال: قلنا: جئنا نؤم البيت العتيق. قال: فما جاء بكم من حاجة غيرها أو تجارة؟ قال: قلنا: لا. قال: فأبشروا؛ فإني سمعت أبا القاسم–صلى الله عليه وسلم–يقول: (مَنْ جاءَ يَؤُمُّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ، وَرَكِبَ بَعِيرَهُ، فَمَا يَرْفَعُ الْبَعِيرُ خُفًّا، وَلاَ يَضَعُ خُفًّا إلاَّ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهِا حَسَنَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، وَرَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً. حَتَّى إِذَا انتَهَى إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ حَلَقَ –أوْ قَصَّر– إلاَّ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ. فَهَلُمَّ نَسْتَأنِفُ الْعَمَلَ)... ثم ذكر أن الرجل المبهم هو أبو هريرة–رضي الله تعالى عنه–.

---

(1) للمسند (كما في: البغية 1/ 456 ورقمه/ 381).

(2) والحديث في مغازيه (2/ 615)، في سياقه لأحداث غزوة الحديبية. وجزم الحافظ في الفتح (3/ 659) بأنه وارد يوم حجة الوداع. والأول أشبه.

(3) انظر: التأريخ–رواية: الدوري– (2/ 532)، والتأريخ الكبير للبخاري (1/ 178)، والضعفاء الصغير له (ص/ 215) ت/ 334، والضعفاء للعقيلي (4/ 108).

(4) انظر: الطبقات الكبرى (1/ 134، 136، 144)، و (8/ 212)، والبغية (1/ 283) رقم/ 169، و(2/ 826) رقم/ 865، وتأريخ دمشق (3/ 236)، و (4/ 308)، و(50/ 188)، وطبقة تلاميذ عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي صعصعة في تهذيب الكمال (17/ 216).

هذا مختصر من حديث رواه: ابن شاهين في الترغيب[1] عن ابن صاعد وعلي بن عبدالله بن مبشر، كلاهما عن أبي الأشعث أحمد بن المقدام، والبيهقي في الشعب[2]–واللفظ له– عن علي بن أحمد بن عبدان عن أحمد بن عبيد عن محمد بن غالب عن محمد بن مخلد الحضرمي عن إبراهيم بن صالح به... وقال: (تفرد به إبراهيم بن صالح بن درهم)اهـ. وإبراهيم بن صالح هذا ترجمه البخاري[3]، وذكر بعض أحاديثه غير هذا، قال في أحدها: (لا يتابع عليه) اهـ وفي آخر: (فيه نظر)اهـ.

وقال العقيلي[4]: (إبراهيم، وأبوه ليسا بمشهورين، والحديث غير محفوظ)، يعني: الحديث الذي قال فيه البخاري: (لا يتابع عليه)اهـ. وضعفه: الدارقطني[5]، وابن الجوزي[6]، والذهبي[7]، وابن حجر[8]. وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات[9]، وهو معروف بالتساهل.

فهذه علة في الإسناد، وفي إسناد البيهقي علة أخرى؛ وهي: أن محمد بن مخلد الحضرمي قال فيه أبو حاتم[10]: (لا أعرفه)اهـ. وضعفه جماعة: الأزدي[1]، وابن الجوزي[2]، والذهبي[3]،

---

(1) (ص/ 291) ورقمه/ 319.

(2) (3/ 478) ورقمه/ 4115.

(3) التأريخ الكبير (1/ 293) ت/ 942.

(4) الضعفاء (1/ 55) ت/ 45.

(5) الضعفاء له (ص/ 110) ت/ 26.

(6) الضعفاء له (1/ 36) ت/ 70.

(7) المغني (1/ 16) ت/ 98.

(8) التقريب (ص/ 109) ت/ 188.

(9) (6/ 15).

(10) كما في: الجرح (8/ 93) ت/ 398-399.

وغيرهم. وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات[4]، على قاعدته المعروفة في توثيق المجاهيل. وتقدم عن العقيلي أنه قال في والد إبراهيم ليس بالمشهور، وقد وثقه ابن معين[5].

والخلاصة: أن الإسناد ضعيف. وللشاهد في المتن شواهد بمعناه–وتقدمت عليه–، هو بها: حسن لغيره–وبالله تعالى التوفيق–.

خلاصة: اشتمل هذا المبحث على اثني عشر حديثاً. منها ثلاثة أحاديث صحيحة–منها حديثان متفق عليهما، وحديث انفرد به مسلم–. وحديث واحد حسن. وستة أحاديث حسنة لغيرها. وحديث ضعيف الإسناد. ومثله واه–والله الموفق–.

المبحث الثاني

ما ورد في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط حسنة وتُمحى عنه بها خطيئة

13–[1]عن ابن عمر–رضي الله عنهما–قال: جاء رجلان إلى رسول الله–صلى الله عليه وسلم–أحدهما من الأنصار، والآخر من ثقيف، فسبقه الأنصاري، فقال النبي–صلى الله عليه وسلم– للثقفي: (يَا أَخَا ثَقِيف، سَبَقَكَ الأَنصَارِيُّ). فقال الأنصاري: أنا أُبدّئه، يا رسول الله. فقال النبي–صلى الله عليه وسلم–: (يَا أَخَا ثَقِيفَ، سَلْ عَنْ حَاجَتِكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَنَا أَخْبَرْتُكَ بِمَا جِئْتَ

(1) كما في: الضعفاء لابن الجوزي (3/ 98) ت/ 3184.

(2) وتقدمت الحوالة على كتابه.

(3) المغني (2/ 631) ت/ 5963.

(4) (9/ 54).

(5) كما في: الضعفاء لابن الجوزي (3/ 98) ت/ 3184.

تَسْأَلُ عَنْهُ). قال: فذاك أعجب إلي أن تفعل. فذكر حديثاً. ثم أقبل على الأنصاري، فقال: (سَلْ عَنْ حَاجَتِكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ).قال: فذاك أعجب إليّ. قال: (فَإِنَّكَ جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ خُرُوجِكَ مِنْ بَيْتِكَ تَؤُمُّ الْبَيْتَ الحَرَامَ، فَتَقُولُ: مَاذَا لِي فِيهِ؟ وَجِئْتَ تَسْأَلُ عَنْ وُقُوفِكَ بِعَرَفَةَ، وَتَقُولُ: مَاذَا لِي فِيهِ؟ وَعَنْ رَمْيِكَ الجِمَارَ، وَتَقُولُ: مَاذَا لِي فِيهِ)؟ قال: إي والذي بعثك بالحق. قال: (فَأَمَّا خُرُوجُكَ مِنْ بَيْتِكَ تَؤُمُّ الْبَيْتَ الحَرَامَ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ وَطْأَةٍ تَطَأَهَا رَاحِلَتُكَ يَكْتُبُ اللهُ لكَ حَسَنَةً، وَيَمْحُو عَنكَ سَيِّئَةً. وَأَمَّا وُقُوفُكَ بِعَرَفَةَ فَإِنَّ اللهَ –تَبَارَكَ وَتَعَالَى– يَنزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا، فَيُبَاهِي بِهِمُ المَلاَئِكَةَ، فَيَقُولُ: هَؤُلاَءِ عِبَادِي جَاؤُوا شُعْثاً[1]، غُبْراً[2]، مِنْ كُلِّ فَجٍّ[3] عَمِيقٍ، يَرْجُونَ رَحْمَتِي، وَيَخَافُونَ عَذَابِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ فَلَو كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ رَمْلِ عَالِجَ[4] –أَوْ مِثْلُ أَيَّامِ الدُّنيَا، أَوْ مِثْلُ قَطْرِ السَّمَاءِ ذُنُوباً– غَسَلَهَا اللهُ عَنكَ. وَأَمَّا رَمْيُكَ الجِمَارَ فَإِنَّهُ مَذْخُورٌ لَكَ. وَأَمَّا حَلْقُكَ رَأْسَكَ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ تَسْقُطُ حَسَنَةً. فَإِذَا طُفْتَ بِالْبَيْتِ خَرَجْتَ مِنْ ذُنُوبِكَ كَيَوْمِ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ).

هذا الحديث رواه مجاهد بن جبر المكي عن ابن عمر. وجاء عن مجاهد من طريق ابنه عبدالوهاب، ومن طريق طلحة بن مصرف اليامي.

---

(1) من الشعث، وهو: تغير لون الرأس، وتلبده لعدم الادهان. انظر: المجموع للغيث (ومن باب: الشين مع العين) 2/ 202، وفيض القدير (2/ 354) رقم/ 1840.

(2) أي: علاهم غبار الطريق. انظر: الموضع المتقدم، من فيض القدير.

(3) أي: طريق. انظر: النهاية (باب: الفاء مع الجيم) 3/ 421.

(4) –أوله عين مهملة، ثم لام مكسورة يجوز فتحها، وآخره جيم–: اسم موضع كثير الرمال، يحيط بأكثر أرض العرب، ويعرف اليوم بالنفود الكبير، يأخذ في شمال نجد قرب حائل، ثم شمال الحجاز قرب تيماء. ومن أهل العلم من يعرف هذا اللفظ بمدلوله اللغوي، فيقول: هو ما تراكم من الرمل، ودخل بعضه في بعض.

انظر: معجم ما استعجم (3/ 913-914)، ومعجم البلدان (4/ 69-70) وتحفة الأحوذي (2/ 596)، و(9/ 341)، ومعجم معالم الحجاز للبلادي (6/ 29).

فأما طريق ابنه عبدالوهاب عنه فرواه: عبدالرزاق[1]–وهذا مختصر من لفظه–، ورواه: الفاكهي[2]، والبيهقي[3] بسنديهما عن خلاد بن يحيى (وهو: ابن صفوان السلمي)، كلاهما عنه به... وعبدالوهاب بن مجاهد متروك الحديث، كذبه سفيان الثوري[4]، وذكر أبو عبدالله الحاكم[5] أنه روى أحاديث موضوعة. ولم يسمع من أبيه[6].

وأما طريق طلحة بن مصرف عنه فرواه: البزار[7] عن محمد بن عمر بن هياج، والبيهقي[8] بسنده عن أبي كريب (واسمه: محمد بن العلاء)، كلاهما عن الأرحي عن عبيدة بن الأسود عن سنان بن الحارث عنه به. وإسناد البزار: (الأرحي: حدثنا عبيدة بن الأسود: حدثنا القاسم بن الوليد الجندعي عن سنان بن الحارث). وقال البزار: (وقد روي هذا الحديث من وجوه، ولا نعلم له أحسن من هذا الطريق. وقد روي عن إسماعيل بن رافع عن أنس[9]. وحديث ابن عمر نحوه)اهـ. وحسن البيهقي الإسناد.

---

(1) المصنف (5/ 15–17) ورقمه/ 8830. ورواه من طريقه: الطبراني في المعجم الكبير (12/ 425) ورقمه/ 13566.

(2) أخبار مكة (1/ 423–424) ورقمه/ 918.

(3) دلائل النبوة (6/ 293–294).

(4) انظر: الجرح والتعديل (6/ 69–70) ت/ 362، والضعفاء لابن الجوزي (2/ 158) ت/ 2213، وتنزيه الشريعة (1/ 82) ت/ 217.

(5) المدخل (ص/ 173) ت/ 135.

(6) انظر: جامع التحصيل (ص/ 231) ت/ 478.

(7) كما في: كشف الأستار (2/ 8–9) ت/ 1082.

(8) دلائل النبوة (6/ 294).

(9) سيأتي برقم/ 15.

ولعل في إسناد البزار سقطاً؛ بدليل إسناد البيهقي، وبدليل أن ابن حبان[1] رواه عن محمد بن عمر بن هياج –أيضاً– به، بنحوه، وفيه: عبيدة عن القاسم بن الوليد عن سنان بن الحارث. وأن الخطيب البغدادي رواه كذلك في الجامع[2] بسنده عن محمد بن عمر بن هياج به، بعضه، مختصراً.

والحديث بلفظه من هذا الطريق أورده المنذري في الترغيب والترهيب[3]، وقال: (رواه: الطبراني، والبزار –واللفظ له–... وهي طريق لا بأس بها، رواتها كلهم موثقون. ورواه ابن حبان في صحيحه)اهـ. وأورده في موضع آخر[4]، وعزاه إلى الثلاثة جميعاً، ووصفه بالصحة. كما أورده الهيثمي في مجمع الزوائد[5]، وقال –وقد عزاه إلى الطبراني، والبزار–: (ورجال البزار موثقون)اهـ.

والإسناد ضعيف؛ لأن فيه سنان بن الحارث، وهو: ابن مصرف اليامي –ابن أخي طلحة بن مصرف–، ترجم له البخاري[6]، وابن أبي حاتم[7]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات[8]، وقال: (يروي المقاطيع)اهـ.

---

(1) الصحيح (كما في: الإحسان 5/ 205-208 ورقمه/ 1887).

(2) (1/ 303-304) ورقمه/ 654.

(3) (2/ 170-177) ورقمه/ 32.

(4) (2/ 207).

(5) (3/ 274-275).

(6) التأريخ الكبير (4/ 165) ت/ 2344.

(7) الجرح (4/ 254) ت/ 1098.

(8) (6/ 424)، و(8/ 299).

والقاسم بن الوليد هو: أبو عبدالرحمن الهمداني[1]. والأرحي اسمه: يحيى بن عبدالرحمن[2]، كوفيان فيهما كلام لا يضر. وقال أبو حاتم[3] في الأرحي: (شيخ لا أرى في حديثه إنكاراً، يروي عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب)اهـ. وحديثه ذا عن عبيدة. وعبيدة بن الأسود هو: ابن سعيد الكوفي، عده الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[4]، ولكنه صرح بالتحديث عند الخطيب في الجامع.

والخلاصة: أن الحديث من طريق طلحة بن مصرف عن مجاهد عن ابن عمر ضعيف الإسناد. وقوله في متنه: (وَأَمَّا حَلْقُكَ رَأْسَكَ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ تَسْقُطُ حَسَنَةً) سيأتي[5] له شاهد رواه: الفاكهي من طريق ابن جريج المكي وغيره عن كعب الأحبار أنه قال في حديث ذكر فيه البيت الحرام: (وَمَنْ حَلقَ رأسَهُ عِندَهُ في حَجٍّ، أَو عُمرَةٍ كُتِبتْ لهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ حسَنةٍ، وَمُحِي عَنهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ سَيِّئَةٌ) هو به: حسن لغيره. وسيأتي[6] في حديث أنس بن مالك يرفعه: (وَأَمَّا حِلاقُ رَأسِكَ فبِكُلِّ شَعرَةٍ حَلقتَها حسَنةٌ، وتُمحَى عَنكَ بِهَا خَطِيئَةٌ)، لكنه حديث واه الإسناد.

ولسائر حديث ابن عمر من طريق طلحة بن مصرف شاهد بنحوه من حديث عبادة بن الصامت[7]، هو به: حسن لغيره. غير أنه ورد في آخره: (فَإِذَا طُفْتَ بِالْبَيْتِ خَرَجْتَ مِنْ ذُنُوبِكَ كَيَوْمِ

(1) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (7/ 334)، والتقريب (ص/ 796) ت/ 5538.

(2) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (9/ 254)، وتهذيب الكمال (31/ 438) ت/ 6870، والتقريب (ص/ 1061) ت/ 7643.

(3) كما في: الجرح (9/ 167) ت/ 691.

(4) طبقات المدلسين (ص/ 42) ت/ 86.

(5) برقم/ 16.

(6) برقم/ 15.

(7) سيأتي برقم/ 17.

وَلَدَتْكَ أُمُّكَ)، وفي حديث عبادة: (وأمّا البيتُ إذَا ودّعتَ فإنّكَ تخرجُ منْ ذُنوبِكَ كيومَ ولدتكَ أُمُّكَ)؛ فاللفظ الأول في الطواف بالبيت، والآخر في وداعه، وبينهما فرق، ولكن يجمعها جنس الطواف.

14–[2]عن ابن جريج قال: حُدثت عن أبي بن كعب –رضي الله عنه–قال: إن رجلين أتيا رسول الله–صلى الله عليه وسلم–أحدهما من الأنصار، والآخر من ثقيف... فذكر نحو حديث ابن مجاهد.

الحديث رواه هكذا: الفاكهي[1] عن ميمون بن الحكم الصنعاني عن محمد بن جعشم[2] عن ابن جريج به، ولم يسق لفظه، قال: (فذكر نحو حديث ابن مجاهد)اهـ–كما سلف–، وحديث ابن مجاهد هو حديثه عن أبيه عن ابن عمر –وتقدم قريباً–[3].

وابن جريج اسمه: عبدالملك بن عبدالعزيز، مدلس مشهور[4]، ولم يسم من حدثه بهذا الحديث عن أبي بن كعب. حدث به عن ابن جريج: محمد بن جعشم، وهو: محمد بن عبدالله بن جعشم الصنعاني، ليس بالمشهور، قال فيه الحافظ[5]: (مقبول)اهـ يعني: حيث يتابع وإلا فلين الحديث–كما هو اصطلاحه–[6]، ولا أعلم أحداً تابعه على رواية الحديث من هذا الوجه. حدث به عن محمد بن جعشم: ميمون بن الحكم الصنعاني، ولم أقف على ترجمة له–والله سبحانه

---

(1) أخبار مكة (1/ 425) ورقمه/ 920.

(2) بجيم، ومعجمة، مضمومتين، بينهما عين مهملة. قاله الحافظ في الفتح (3/ 561).

(3) ورقمه/ 13.

(4) انظر: طبقات المدلسين لابن حجر (ص/ 41) ت/ 83.

(5) التقريب (ص/ 860) ت/ 6042. وانظر: التهذيب (9/ 249).

(6) انظر: مقدمة التقريب (ص/ 81).

أعلم–.

15–[3]عن أنس بن مالك صاحب رسول الله–صلى الله عليه وسلم–قال: كنت جالساً مع رسول الله–صلى الله عليه وسلم–في مسجد الخيف[1]، فأتاه رجل من الأنصار، ورجل من ثقيف، فلمّا سلَّما قالا: جئناك يا رسول الله نسألك. قال:(إنْ شِئتُمَا أَخبرتُكُمَا بِمَا تَسألاني عَنهُ فعَلتُ. وَإنْ شِئتُما أنْ أَسكُتُ، وَتَسألاني فعَلتُ). قالا: أخبرنا، يا رسول الله، نزدد إيماناً–أو نزدد يقيناً، شك إسماعيل–. فقال الأنصاري للثقفي: سل. قال: بل أنت فسله، فإني لأعرف لك حقك، فسله. فقال الأنصاري: أخبرنا، يا رسول الله. قال–صلى الله عليه وسلم–: (جِئتَنِي تَسأَلُني عَنْ مَخرَجِكَ مِنْ بَيتِكَ تَؤُمُّ البَيتَ الحرَامَ، وَمَالكَ فِيهِ، وَعَنْ طَوَافِكَ بِالبَيتِ، ومَالَكَ فِيهِ؟ وَعَن رَكعَتَيكَ بَعدَ الطَّوَافِ، وَما لكَ فِيهِمَا؟ وَعنْ طوَافِكَ بِالصَّفَا وَالمروَةِ، وَمَا لكَ فِيهَا؟ وَعَنْ وقُوفِكَ بِعرَفَةَ، ومَا لكَ فِيهِ؟ وَعَنْ رَمْيِكَ الجِمَارَ، ومَا لكَ فِيهِ؟ وَعنْ نَحرِكَ، ومَا لكَ فِيهِ، وَعنْ حِلاقِكَ رَأسَكَ، ومَا لكَ فِيهِ، وَعَنْ طَوَافِكَ بعدَ ذَلِكَ، ومَا لكَ فِيهِ). قال: والذي بعثك بالحق لعن هذا جئت أسألك. قال: (فَإنَّكَ إذَا خرَجتَ مِنْ بَيتِكَ تَؤُمُّ البَيتَ الحرَامَ لم تَضَعْ نَاقَتُكَ خُفًّا، وَلم تَرفعهُ إلاَّ كَتبَ اللهُ–تعَالى– لكَ بِهِ حسَنةً، وَمَحَا عَنكَ بِهِ خَطِيئَةً، ورَفعَ لكَ بِهَا دَرجَةً. وَأمَّا رَكعَتَاكَ[2] بعدَ الطَّوَافِ فَإنَّهَا كَعِتقِ رَقَبةٍ مِنْ بَنِي إسمَاعِيلَ. وَأمَّا طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالمروَةِ فَكعِتقِ سَبعِينَ رَقبَةً. وَأمَّا وقُوفُكَ عَشِيَّةَ عرَفَةَ فَإنَّ اللهَ–تعَالى– يَهبِطُ إلى السَّمَاءِ الدُّنيَا، فَيُبَاهِي بِكُمُ الملاَئِكَةَ، فَيَقُولُ: هَؤُلاءِ عِبادِي، جَاؤوني شُعثاً غُبراً، مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، يَرجُونَ رَحمَتِي، وَمَغفِرتِي، فَلو كانتْ ذُنُوبُكمْ عدَدَ الرَّملِ–أوْ كزَبَدِ البَحرِ– لغفَرْتُهَا. أفِيضُوا عِبادِي مغفُوراً لكُمْ، ولِمنْ شَفعتُمْ لَهُ. وَأمَّا رَميُكَ الجِمَارَ فلَكَ بِكُلِّ حصَاةٍ رَمَيتَها

(1) –بفتح أوله، وإسكان ثانيه– هو مسجد منى، في سفح جبلها الجنوبي. قال أهل العلم: ولا يكون خيفاً إلا أن يكون بين جبلين. وقيل: الخيف ارتفاع وهبوط في سفح جبل، أو غلظ.

انظر: معجم ما استعجم (2/ 526)، ومعالم مكة للبلادي (ص/ 99).

(2) وقع في حديث مسدد في المطبوع من المطالب العالية: (**وأما ركعتيك**). ووقع في لفظ الحديث من طريقه عند البيهقي في الدلائل: (**وأما ركعتاك**)، وهو الصحيح. وهو الذي في كتاب الأزرقي، وغيره.

كَبِيرةٌ مِنْ الكبَائِرِ المُوبِقَاتِ المُوجِبَاتِ. وَأَمَّا نَحرُكَ فمَذخُورٌ[1] لكَ عِندَ ربِّكَ. وَأَمَّا حِلاقُ رَأسِكَ فبِكُلِّ شَعرَةٍ حَلقتَها حسَنةٌ، وتُمحَى عَنكَ بِهَا خَطِيئةٌ). قال: يا رسول الله، فإن كانت الذنوب أقل من ذلك؟ قال: (إذاً تُدَّخرُ لكَ في حسنَاتِكَ. وأَمَّا طوَافُكَ بِالبَيتِ بَعدَ ذَلِكَ فَإِنَّكَ تطُوفُ وَلا ذَنبَ لكَ، يَأتي مَلكٌ حتَّى يضَعَ يدَهُ بَينَ كَتِفَيكَ، ثمَّ يَقُولُ: اعمَلْ لمَا تَستقبِلُ، فقَدْ غُفِرَ لكَ مَا مضَى). وذكر بقيّة الحديث.

هذا الحديث حدث به عن أنس بن مالك: إسماعيل بن رافع بن عويمر المدني، وزياد بن ميمون الثقفي الفاكهي.

أما حديث إسماعيل بن رافع فرواه عنه: عطاف بن خالد، وهشام بن سليمان المخزوميان.

فأما من طريق عطّاف بن خالد المخزومي عنه فرواه: مسدد[2] –واللفظ له–، والأزرقي[3] عن جَده، والبزار[4] عن ابن سنجر عن الحسن بن الربيع، والطبراني[5] بسنده عن حجاج بن منهال، وبسنده عن مسدد، وابن عبدالبر[6] بسنده عن محمد بن عمرو العرني، كلهم عنه به[7]، وساق الأزرقي، والطبراني اللفظ تاماً بخبر الثقفي. وللأزرقي زيادة فيه، واختلاف في بعض الألفاظ؛ فقد وقع في لفظه: (فإنك إذا خرجت من بيتك تؤم البيت الحرام ما تضع ناقتك خفاً، ولا ترفعه إلا كتب الله لك

---

(1) أي: معدود، ومدّخر. انظر: المجموع المغيث (ومن باب: الذال مع الخاء) 1/ 694، وحاشية السندي على المسند (28/ 394).

(2) المسند، كما في: المطالب العالية (3/ 287-290) ورقمه/ 1200. ورواه من طريق مسدد: البيهقي في الدلائل (6/ 294-295).

(3) أخبار مكة (2/ 5-7)، ووقع في المطبوع منه: (إسماعيل بن نافع) بدلاً من: (ابن رافع)، وهو تحريف.

(4) كما في: كشف الأستار (2/ 9-11) ورقمه/ 1083.

(5) الأحاديث الطوال (25/ 320-322) ورقمه/ 61.

(6) التمهيد (1/ 127-128).

(7) وساق السهمي في: تأريخ جرجان (ص/ 484) ورقمه/ 972 بعضه بسنده عن عمار بن نصير عن عطاف به، مختصراً، دون الشاهد.

بذلك حسنة، ومحا عنك به خطيئة، ورفع لك به درجة. وأما طوافك بالبيت فإنك لا تضع رجلاً، ولا ترفعها إلا كتب الله–عز وجل– لك به حسنة، ومحا به عنك خطيئة، ورفع لك درجة. وأما ركعتاك بعد الطواف فعدل سبعين رقبة من ولد إسماعيل. وأما طوافك بين الصفا والمروة فكعدل رقبة). وللطبراني، والبيهقي في الدلائل زيادة ما ورد في الطواف فحسب.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[1]، وعزاه إلى البزار، ثم أعله بضعف إسماعيل بن رافع. وإسماعيل ضعيف بالاتفاق[2]، غير أن ابن المبارك قال[3]: (ليس به بأس، ولكنه يحمل عن هذا، وهذا، ويقول: بلغني، ونحو هذا). وقال الإمام أحمد[4]، وعمرو بن علي[5]، وأبو حاتم[6]: (منكر الحديث)، ووهاه جماعة[7]. وعطاف بن خالد المخزومي لا بأس به إلا أنه سيء الحفظ[8]، قال فيه ابن حجر[9]: (صدوق يهم).

وأما طريق هشام بن سليمان عنه فرواه: الفاكهي[10] عن يعقوب بن حميد بن كاسب عنه، ولم

---

(1) (2/ 274-276).

(2) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (3/ 85) ت/ 442، والميزان (1/ 227) ت/ 872.

(3) كما في: تهذيب الكمال (3/ 86).

(4) كما في: المصدر المتقدم (3/ 87).

(5) كما في: المصدر المتقدم (3/ 86-87).

(6) كما في: الجرح (2/ 169) ت/ 566.

(7) انظر: التأريخ –رواية: الدوري– (2/ 33)، والضعفاء للنسائي (ص/ 150) ت/ 32، والكامل (1/ 280)، وتهذيب الكمال (3/ 88).

(8) انظر: التأريخ –رواية: الدوري– (2/ 406)، والجرح (7/ 32) ت/ 175، وتهذيب الكمال (20/ 138) ت/ 3953.

(9) التقريب (ص/ 680) ت/ 4645.

(10) أخبار مكة (1/ 425) ورقمه/ 919.

يسق لفظه، قال: (بنحوٍ من ذلك)اهـ، يعني: بنحو حديث ابن عمر –وتقدم–[1]. وهشام بن سليمان قال فيه أبو حاتم[2]: (مضطرب الحديث، ومحله الصدق، ما أرى به بأسا) اهـ. وذكره العقيلي[3]، والذهبي[4]، في الضعفاء. قال العقيلي: (في حديثه عن غير ابن جريج وهم)اهـ. وذكره ابن حجر في التقريب[5]، وقال: (مقبول)اهـ. وابن كاسب ضعفه: أبو حاتم[6]، والنسائي[7]، وقال الذهبي[8]: (كان من علماء الحديث، لكنه له مناكير وغرائب)اهـ، وقال ابن حجر[9]: (صدوق ربما وهم)اهـ.

والحديث –كما سلف– يدور من هذه الطرق على إسماعيل بن رافع، وعرفت أنه ضعيف منكر الحديث، ساق الحديث –مرة– بذكر الطواف، ومرة أخرى يسقطه، ويجعل –أحياناً– ما ورد في الركعتين للسعي، وأحياناً يعكس! ثم إنه لم يسمع أنس بن مالك –رضي الله عنه– لأن الحافظ قد عدّه في التقريب[10]من الطبقة السابعة، وهي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك، والثوري[11]؛ فالحديث

(1) ورقمه/ 13.

(2) كما في: الجرح (9/ 62) ت/ 244.

(3) الضعفاء (4/ 338) ت/ 1944.

(4) المغني (2/ 710) ت/ 6751.

(5) (ص/ 1021) ت/ 7346.

(6) كما في: الجرح والتعديل (9/ 206) ت/ 861.

(7) الضعفاء والمتروكون (ص/ 246) ت/ 616، وعبارته: (ليس بشيء). وقال مرة –كما في تهذيب الكمال– (32/ 322) –: (ليس بثقة).

(8) الميزان (6/ 125) ت/ 9810.

(9) التقريب (ص/ 1088) ت/ 7869.

(10) تقدمت الحوالة عليه.

(11) انظر: التقريب (ص/ 82).

منقطع –أيضاً–، وهو حديث منكر من هذا الوجه.

وأما حديث زياد بن ميمون عن أنس فرواه: الأصبهاني في الترغيب والترهيب[1] بسنده عن ابن مردويه عن أحمد بن كامل بن خلف عن عبدالله بن روح المدائني عن سلام بن سليم المدائني عن سلام بن مسلم الطويل عنه به، بنحوه، وفيه: (فإن خروجك من بيتك تؤم البيت الحرام يكتب لك بكل خطوة تخطوها حسنة، ويحط عنك بها خطيئة، ويرفع لك بها درجة)... وسلام بن سليمان هو: الثقفي مولاهم، أبو العباس الضرير، ضعفه أبو حاتم[2]. وقال ابن عدي[3]: (هو عندي منكر الحديث)اهـ. وقال الذهبي[4]: (له مناكير)اهـ. وشيخه سلام بن سليم هو: الطويل المدائني، ويقال: سلام بن سلم، وابن سليمان، وصوب المزي[5] أنه ابن سلم. وهو متروك الحديث[6]، كذبه ابن خراش[7] –مرة–، واتهمه ابن حبان[8]، والحاكم[9] بالوضع.

وشيخه زياد لم يسمع من أنس شيئاً[10]، وأقر أنه كان يضع الأحاديث[11]. وقال البخاري[1]:

---

(1) (2/ 5-7) ورقمه/ 1036.

(2) كما في: الجرح (4/ 259) ت/ 1120.

(3) الكامل (3/ 309).

(4) الميزان (2/ 368) ت/ 3346.

(5) تهذيب الكمال (12/ 277) ت/ 2654.

(6) انظر: من كلام ابن معين في الرجال –رواية: ابن طهمان– (ص/ 117)، ت/ 378، والضعفاء الصغير للبخاري (ص/ 113) ت/ 152، وتهذيب الكمال (12/ 277) ت/ 2654، والديوان (ص/ 165) ت/ 1680.

(7) كما في: تهذيب الكمال (12/ 278).

(8) المجروحين (1/ 339).

(9) كما في: التهذيب للحافظ (4/ 282).

(10) كما في: الميزان (2/ 284) ت/ 2967.

(11) كما في: الموضع نفسه من المرجع المتقدم، وجامع التحصيل (ص/ 178) ت/ 208.

(تركوه). ورماه يزيد بن هارون[2] بالكذب.

والحديث عزاه المحب الطبري[3] –أيضاً– إلى: سعيد بن منصور. وعزاه السيوطي[4] إلى: ابن زنجويه، والجَنَدي، وابن مردويه[5].

وقوله في الحديث: (وَأَمَّا حِلاقُ رأسِكَ فبِكُلِّ شَعرَةٍ حَلقتَها حسَنةٌ) تقدم[6] نحوه من حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عن ابن عمر ينميه: (وَأَمَّا حَلْقُكَ رَأْسَكَ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ تَسْقُطُ حَسَنَةً)، ولكنه حديث ضعيف الإسناد.

وسيأتي[7] عند الفاكهي من طريق ابن جريج المكي وغيره عن كعب الأحبار أنه قال في حديث ذكر فيه البيت الحرام: (ومَنْ حَلقَ رأسَهُ عِندَهُ في حَجٍّ، أَو عُمرَةٍ كُتِبتْ لهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ حسَنةٍ، وَمُحِي عَنهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ سَيِّئَةٌ) وهو حديث قوي باجتماع طرقه.

وبعض ألفاظ الحديث ثبتت من حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عن ابن عمر، ومن حديث عبادة بن الصامت –رضي الله تعالى عنهما–، وغيرهما، في أحاديث تقدمت قريباً.

16–[4]عن كعب أنه قال في حديث ذكر فيه البيت الحرام: (وَمَنْ خطَا خُطوَةً في طَوَافٍ بِهِ كُتِبَتْ لَهُ بِهَا حسَنَةٌ، وَمُحِي عَنهُ بِهَا سَيِّئَةٌ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا دَرَجةٌ. ومَنْ حَلقَ رأسَهُ عِندَهُ في حَجٍّ، أَو

---

(1) الضعفاء الصغير (ص/ 97) ت/ 124.

(2) كما في: الموضع المتقدم من الميزان. وانظر: الكشف الحثيث (ص/ 121) ت/ 299.

(3) القرى (ص/ 35).

(4) الدر المنثور (1/ 551–552).

(5) وحديث الأصبهاني في الترغيب من طريقه –كما تقدم–.

(6) برقم/ 13.

(7) برقم/ 16.

عُمرَةٍ كُتِبتْ لهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ حسَنةٍ، وَمُحِي عَنهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ سَيِّئَةٌ).

هذا الحديث رواه عن كعب: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي، وعبدالله بن شقيق العقيلي البصري.

فأما حديث ابن جريج عنه فرواه: الفاكهي[1] –وهذا مختصر من لفظه– عن محمد بن صالح (يعني: الصيدلاني البلخي) عن مكي بن إبراهيم قال: زعم ابن جريج قال: قال كعب، فذكره أطول من هذا... وكعب هو: ابن ماتع الحميري، المعروف بكعب الأحبار[2]، تابعي مشهور، وحديثه له حكم المرفوع؛ لأن ما جاء عن التابعين مما لا مجال للاجتهاد فيه فهو في حكم المرفوع. وهو مذهب مالك، ونص عليه ابن العربي، وأقرّ السخاوي ما ذهبا إليه، ولم يذكر في المسألة أقوالاً أخرى[3]. وهذا الحديث من ذلك. ولا يمنع من ذلك كون كعب الأحبار من مُسلمة أهل الكتاب؛ لأن حديثه هذا ليس فيه إخبار بشيء عنهم، أو من شريعتهم. وله طرق متعددة نقلها جماعة عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وليست مما يُجتهد فيه، ويُحكم فيه بالرأي[4].

لكنّ الحديث عن كعب الأحبار جاء من طريق ابن جريج، وكان كثير التدليس، قال الدارقطني[5]: (شرّ التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا في ما سمعه من

(1) المصدر نفسه (1/ 190) ورقمه/ 303.

(2) نسبه: الأزرقي في أخبار مكة له (2/ 4)؛ فقد روى بعض حديثه هذا دون الشاهد.

(3) انظر: فتح المغيث (1/ 152-153). وقال في موضع آخر (1/ 164): (مقتضى تصحيحهم في قول التابعي "من السنة" وقفه على الصحابي: جعل قول التابعي "قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–" على أن المحدث له بذلك صحابي؛ تحسيناً للظن به)اهـ. وانظر: ما له حكم الرفع للزهراني (ص/ 67).

(4) انظر: فتح المغيث (1/ 150-151)، وتوضيح الأفكار (1/ 263).

(5) كما في: طبقات المدلسين (ص/ 41) ت/ 83.

مجروح)اهـ. ولا يُدرى من حدثه بالحديث عن كعب؛ لأنه ليس له إدراك له؛ فإن كعباً مات سنة اثنتين وثلاثين–وقيل: سنة ثلاث، أو أربع–[1]. ومات ابن جريج في الراجح سنة: خمسين ومئة، وكان قد جاوز السبعين؛ فيكون مولده في حدود سنة ثمانين[2]!

وأما حديث عبدالله بن شقيق عنه فساقه الفاكهي[3] عقب حديثه الأول عن يحيى بن جعفر بن أبي طالب عن عبدالوهاب عن سعيد بن إياس الجُريري عنه قال: قال كعب، فذكر حديثاً، ثم قال الفاكهي: (ثم ذكر نحو حديث ابن جريج–أو بعضه–)اهـ. والجريري ثقة غير أنه اختلط بآخرة[4]، والرواي عنه هو: عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، ولا يُدرى متى سمع منه؟ وقال الحافظ[5]: (صدوق ربما وهم)اهـ. وهو مدلس[6]، ولكن صرح بالتحديث؛ فزال ما يُخاف من تدليسه. والإسناد ضعيف لما تقدم.

وجاء الحديث من طريق أخرى عن كعب باختلاف في لفظه؛ فرواه: عبدالرزاق في المصنف[7] عن شيخ من أهل خراسان يقال له أبو عبدالله عن سليمان بن يسار عن كعب قال في حديث: إن الله–تعالى– أوحى إلى الكعبة: (مَنْ طَافَ بِكِ سَبعاً كَانَ لَهُ عَدلُ رَقَبَةٍ مُحَرَّرَةٍ. وَمَا مِنْ

(1) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (7/ 445)، وطبقات خليفة (ص/ 308)–وقع في المطبوع: مات سنة: اثنتين، أو ثلاث وستين! وهو تحريف يُصحح من تهذيب الكمال (24/ 192)–، والإعلام للذهبي (1/ 26) ت/ 65.

(2) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (5/ 492)، والتأريخ الكبير للبخاري (5/ 423) ت/ 1373، وتأريخ ابن زبر (1/ 351)، والتقريب (ص/ 624) ت/ 4221.

(3) أخبار مكة (1/ 190–191) ورقمه/ 304.

(4) انظر: الكواكب النيرات (ص/ 178) ت/ 24.

(5) التقريب (ص/ 633) ت/ 4290.

(6) كما في: جامع التحصيل (ص/ 108) ت/ 34.

(7) (5/ 13-14) ورقمه/ 8828.

حَالِقٍ يَحْلِقُ عِندَ هَذا البَيتِ إِلاَّ كَانَ لَهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ نُوراً يَومَ القِيَامَةِ)، وهذا مختصر من لفظه... وشيخ عبدالرزاق لم يُسم، ولا يُدرى من هو؛ فالإسناد: ضعيف.

والخلاصة: أن الشاهد في الحديث من طريقي ابن جريج المكي، وعبدالله بن شقيق–إذا كان ذكره في حديثه– لا ينزل عن درجة الحسن لغيره. ويتأكد هذا أنه تقدم في حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عن ابن عمر يبلغ به النبي–صلى الله عليه وسلم–: (وَأَمَّا حَلْقُكَ رَأْسَكَ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ تَسْقُطُ حَسَنَةً)، وسنده ضعيف، ومتنه يرتقي بحديث كعب هذا إلى درجة: الحسن لغيره.

خلاصة: اشتمل هذا المبحث على أربعة أحاديث. منها حديثان حسنان لغيرهما. وحديث ضعيف. وحديث منكر –والله الموفق–.

المبحث الثالث

ما ورد في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط نورٌ يوم القيامة

17–[1]عن عبادة بن الصامت–رضي الله عنه–قال: صلى بنا رسول الله–صلى الله عليه وسلم–، فتخطى إليه رجلان، رجل من الأنصار، ورجل من ثقيف، سبق الأنصاري الثقفي، فقال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–للثقفي: (إنَّ الأنصاريَّ قدْ سبقكَ بالمسألةِ). فقال الأنصاري: لعله يا رسول الله أعجل مني فهو في حل. قال: فسأله الثقفي عن الصلاة، فأخبره.

ثم قال: رسول الله–صلى الله عليه وسلم–للأنصاري: (إنْ شئتَ خبّرتُكَ بمَا جئتَ تَسألُ عنهُ. وإنْ شِئتَ سَألتني، فأُخبِرُكَ بذلكَ). فقال: يا رسول الله، تخبرني. فقال: (جئتَ تَسألُني عنْ مَا لكَ منْ الأجرِ إذَا أمّمْتَ إلى البيتِ العتيقِ؟ ومَا لكَ منْ الأجرِ في وقُوفِكَ في عرفةَ، ومَا لكَ منْ الأجرِ في

رَميكَ الجمارَ؟ ومَا لكَ منْ الأجرِ في حلقِ رَأسِكَ؟ ومَا لكَ منْ الأجرِ إذَا ودّعتَ البيتَ)؟ فقال الأنصاري: والذي بعثك بالحق ما جئت أسألك عن غيره. قال: (فإنَّ لكَ منْ الأجرِ إذا أمّمتَ البيتَ العتيقَ ألاَّ ترفعُ قَدماً، أو تضعُها أنتَ، ودابّتَكَ إلاَّ كُتبتَ لكَ حسنةٌ، ورُفعتْ لكَ درجةٌ. وأمّا وقوفُكَ بعرفةَ فإنَّ اللهَ–عزَّ وجلَّ– يقولُ لملائكتِهِ: يَا مَلائكتِي، ما جاءَ بِعبادِي؟ قالُوا: جَاؤوا يَلتمِسُونَ رضوانَكَ، والجنَّةَ. فيقولُ اللهُ–عزَّ وجلَّ: فَإني أُشهِدُ نَفسِي، وَخَلقِي أَني قدْ غفرتُ لهمْ عددَ أيامِ الدّهرِ، وعددَ القَطرِ، وَعددَ رَملِ عَالجٍ. وأمّا رَميكَ الجمارَ فإنَّ اللهَ–عزَّ وجلّ– يقولُ: فلاَ تعلمُ نفسٌ مَا أُخفِي لهمْ منْ قُرّةِ أَعينٍ جزاءً بما كانُوا يعملونَ. وأمّا حلقكَ رأسَكَ فإنّهُ ليسَ منْ شَعركَ شعرةٌ تقعُ في الأرضِ إلاَّ كانتْ لكَ نُوراً يومَ القِيامةِ. وأمّا البيتُ إذَا ودّعتَ فإنّكَ تخرجُ منْ ذُنوبِكَ كيومَ ولدتكَ أُمُّكَ).

هذا الحديث بهذا اللفظ رواه: الطبراني[1] عن إبراهيم عن محمد بن عبدالرحيم بن شروس عن يحيى بن أبي الحجاج البصري عن أبي سنان عيسى بن سنان عن يعلى بن شداد بن أوس عن عبادة به... وقال: (لا يروى هذا الحديث عن عبادة إلا بهذا الإسناد، تفرد به يحيى بن أبي الحجاج) اهـ.

وهذا الإسناد ضعيف؛ فيه أربع علل. الأولى: فيه يحيى بن أبي الحجاج البصري، قال ابن معين[2]: (لم يكن بثقة)اهـ. وقال–مرة–[3]: (ليس بشيء)اهـ. وقال أبو حاتم[4]: (ليس بالقوي)اهـ.

(1) المعجم الأوسط (3/ 170–171) ورقمه/ 2341.
(2) كما في: سؤالات ابن الجنيد له(ص/ 249) ت/ 88.
(3) كما في: تهذيب الكمال (31/ 265).
(4) كما في: الجرح والتعديل (9/ 139) ت/ 588.

وذكره ابن حبان في الثقات[1]، وهو ضعيف ضعفه –أيضاً–: الذهبي[2]، وابن حجر[3]. والثانية: شيخه أبو سنان عيسى بن سنان الحنفي لين الحديث[4]. والثالثة: فيه محمد بن عبدالرحيم بن شروس –راويه عن يحيى بن أبي الحجاج–، ترجم له ابن أبي حاتم[5]، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً. ووثقه الخليلي[6]، ثم قال: (وفي موطئه عن مالك أحاديث ليست في غيره)اهـ. وبه أعل الهيثمي الحديث في مجمع الزوائد[7]. والأخيرة: فيه إبراهيم –شيخ الطبراني–، وهو: ابن محمد الصنعاني، لا أعرف حاله[8].

وقولهم في الحديث: (وأمّا حلقكَ رأسَكَ فإنّهُ ليسَ منْ شَعركَ شعرةٌ تقعُ في الأرضِ إلاّ كانتْ لكَ نُوراً يومَ القِيامةِ) لم يرد مثله، أو نحوه في حديثي ابن عمر، وأنس بن مالك المتقدمين، ونحوهما. وهي لفظة وقع فيها اختلاف في هذه الأحاديث في قصة هذين الرجلين من الأنصار، ومن ثقيف؛ فورد في حديث ابن عمر أن بكل شعرة تسقط حسنة. وورد في حديث أنس أن بكل شعرة تسقط حسنة، وكفارة خطيئة. وورد في حديث عبادة هذا أن بكل شعرة نوراً يوم القيامة. والأشبه ما ورد في حديث ابن عمر؛ لأن إسناده أشف أسانيد قصة الرجلين –والله ربنا أعلم–.

---

(1) (9/ 255).

(2) انظر: الديوان (ص/ 432) ت/ 4612، والميزان (5/ 42) ت/ 9479.

(3) التقريب (ص/ 1051) ت/ 7577.

(4) انظر ترجمته في: التأريخ لابن معين –رواية: الدوري– (2/ 462)، والجرح (6/ 277) ت/ 1537، والتقريب (ص/ 767) ت/ 5330.

(5) الجرح (8/ 8) ت/ 32.

(6) الإرشاد (ص/ 49).

(7) (3/ 276–277).

(8) له ترجمة في: الإكمال (1/ 253)، والسير (13/ 351)، وتبصير المنتبه (1/ 74)، وغيرها.

✧ [2]عن كعب الأحبار أنه قال في حديث له: إن الله–تعالى– أوحى إلى الكعبة: (وَمَا مِنْ حَالِقٍ يَحْلِقُ عِندَ هَذا البَيتِ إِلاَّ كَانَ لَهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ نُوراً يَومَ القِيَامَةِ).

هذا مختصر من أثر رواه: عبدالرزاق في المصنف بإسناد فيه راو مجهول، لم يُسم. ولا أعلم للشاهد في المتن ما يصلح لتقويته–وتقدم–[1].

خلاصة: اشتمل هذا المبحث على حديثين، ضعيفين–والله الموفق–.

المبحث الرابع

مسائل متعلقة بموضوع البحث

وفيه تسعة مطالب:

– المطلب الأول: بيان معنى الحلق.

الحلق في اللغة يدل على عدة معان، منها: إزالة شعر الرأس كله. وهو مصدر قولك: (حلق رأسه)[2]. قال ابن فارس[3]: (الحاء، واللام، والقاف أصول ثلاثة. فالأول: تنحية الشعر عن الرأس)، ثم ذكر منه قولهم: (حلقت رأسي أحلقه حلقاً. ويقال للأكسية الخشنة التي تحلق الشعر من خشونتها: محالق... ويقولون: احتلقت السنة المال إذا ذهبت به)اهـ. ويقال: (حَلَق مِعزاه) إذا أخذ

(1) برقم/ 16. وجاء عن الإمام أحمد–رحمه الله– قال في الحلق: (إبدأ بشق رأسك الأيمن وأنت متوجه إلى الكعبة، وقل: اللهم هذه ناصيتي بيدك **اجعل لي بكل شعرة نوراً يوم القيامه**، اللهم بارك لي في نفسي، وتقبل عملي. وخذ من شاربك، وأظفارك، ثم قد حل من كل شيء إلا النساء. والمرأة تقصر من شعرها وتقول مثل ذلك). نقله عنه شيخ الإسلام في شرح العمدة (2/ 540).

(2) انظر: لسان العرب (حرف: القاف، فصل: الحاء) 10/ 60.

(3) مقاييس اللغة (كتاب: الحاء، باب: الحاء واللام وما يثلثهما) ص/ 280.

شعرها. ورأس حليق: محلوق. والحَلِيق: الشعر المحلوق، والجمع: حِلاق[1].

والمقصود بالحلق هنا: إزالة شعر الرأس في حج، أو عمرة[2].

– المطلب الثاني: بيان معنى التقصير.

والتقصير في اللغة مصدر (قصّر تقصيراً) إذا صيرته قصيراً[3]. ويدل على عدم بلوغ الشيء غايته. قال ابن فارس[4]: (القاف، والصاد، والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على ألا يبلغ الشيء مداه، ونهايته. والآخر على الحبس. والأصلان متقاربان)اهـ. وقال ابن منظور[5]: (القصير من الشعر: خلاف الطويل... وقصّر من شعره تقصيراً: إذا حذف منه شيئاً، ولم يستأصله)اهـ.

والمقصود بالتقصير هنا: أخذ أطراف شعر الرأس كله في حج، أو عمرة، بدون استئصال[6].

– المطلب الثالث: حكم الحلق والتقصير في النسك.

قد أباح الله –عز وجل– في كتابه الحلق، والتقصير في الإحرام. ووصف أهل الحديبية بدخولهم المسجد الحرام عليه، ووعدهم ذلك، فقال: {لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ}[7]. فكأن المحلقين

(1) انظر: الموضع المتقدم، من لسان العرب (10/ 59). وانظر: فقه اللغة للثعالبي (ص/ 92).

(2) انظر: النهاية لابن الأثير (باب: الحاء مع اللام) 1/ 427، وطرح التثريب (5/ 112، 118).

(3) انظر: المطلع للبعلي (ص/ 199)، ولسان العرب (حرف: الراء، فصل: القاف) 5/ 95-96.

(4) المقاييس (كتاب: القاف، باب: القاف والصاد وما يثلثهما) ص/ 891.

(5) الموضع المتقدم، من لسان العرب (5/ 96).

(6) انظر: النهاية لابن الأثير (باب: الحاء مع اللام) 1/ 427، وشرح النووي على صحيح مسلم (9/ 50)، ومختصر خليل (ص/ 68)، وطرح التثريب (5/ 112، 114-115)، والفتح (3/ 660).

(7) من الآية: (27)، من سورة: الفتح.

بأمر الله حلقوا، والمقصرين بأمر الله قصروا[1].

والحلق، والتقصير واجبان في النسك؛ لأن النبي –صلى الله عليه وسلم– أمر أصحابه حين أحصروا يوم الحديبية أن يحلقوا، ثم يحلوا[2]. ولأنه لما قدم مكة في حجة الوداع، وطاف، وسعى أمر بذلك –أيضاً–[3].

ومن تركه لزمه دم؛ لما رواه مالك في الموطأ[4] عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن سعيد بن جبير عن عبدالله بن عباس قال: (من نسي من نسكه شيئاً –أو تركه– فليهرق دمًا). قال أيوب: (لا أدري قال: "ترك"، أو "نسي"). قال مالك: (ما كان من ذلك هديًا فلا يكون إلا بمكة. وما كان من ذلك نسكًا فهو يكون حيث أحب صاحب النسك)اهـ.

– المطلب الرابع: بيان أن الحلق خاص بالرجال دون النساء.

الحلق، والتقصير نسك في حج، أو عمرة[5]. والمرأة لا تحلق رأسها، والمشروع لها أن تقصّر من شعرها مقدار الأنملة، لا خلاف في ذلك[6]. وقد روى أبو داود[7] بسنده عن أم عثمان بنت أبي سفيان أن ابن عباس قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ إِنَّمَا

(1) قاله الطحاوي في: شرح المشكل (3/ 218).

(2) تقدمت في هذا عدة أحاديث، ومنها الأحاديث رقم/ 1، 6، 10.

(3) وتقدمت في هذا عدة أحاديث –أيضاً–، ومنها الحديث رقم/ 9. وانظر: بدائع الصنائع (2/ 316).

(4) (1/ 419) ورقمه/ 240.

(5) انظر: المغني لابن قدامة (5/ 304)، وشرح العمدة لشيخ الإسلام (2/ 541)، وزاد المعاد (2/ 270)، والفتح (3/ 656).

(6) انظر: المغني لابن قدامة (5/ 304–311)، وشرح العمدة لشيخ الإسلام (2/ 540)، وطرح التثريب (5/ 115)، والفتح (3/ 656).

(7) في (باب: الحلق والتقصير، من كتاب: المناسك) 2/ 502 ورقمه/ 1984، 1985.

عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ). وصححه الألباني[1]. ولو حلقت أجزأها، وتكون مسيئة[2].

– المطلب الخامس: بيان ما فعله النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأصحابه– رضي الله عنهم–.

لما حج النبي –صلى الله عليه وسلم– اختار أفضل العملين، وهو الحلق. روى البخاري في صحيحه[3] من حديث نافع قال: كان ابن عمر –رضي الله عنهما– يقول: (حلق رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في حجته). وروى –أيضاً–[4] من حديث نافع: أن عبد الله قال: (حلق النبي– صلى الله عليه وسلم–، وطائفة من أصحابه، وقصر بعضهم).

قال ابن حزم[5]: (وحلق بعض الصحابة، وقصر بعضهم؛ فدعا –عليه السلام– للمحلقين ثلاثاً، وللمقصرين مرة)اهـ. وقال ابن القيم[6] –رحمه الله–: (فلما أكمل رسول الله –صلى الله عليه وسلم– نحره استدعى بالحلاق، فحلق رأسه)، إلى أن قال: (وحلق كثير من الصحابة، بل أكثرهم، وقصّر بعضهم)اهـ.

وقصّر في عمرة القضية، أو الجعرانة[7] من شعر رأسه. فقد روى الشيخان[8] من حديث

---

(1) صحيح سنن أبي داود (1/ 373) ورقمه/ 1747، 1748.

(2) انظر: المغني لابن قدامة (5/ 304–311)، وطرح التثريب (5/ 115–116).

(3) في (باب: الحلق والتقصير عند الإحلال، من كتاب: الحج) 3/ 656 ورقمه/ 1726.

(4) الموضع نفسه، ورقمه/ 1729.

(5) حجة الوداع (/).

(6) زاد المعاد (2/ 268–270).

(7) انظر: فتح الباري (3/ 660–662).

(8) البخاري في (باب: الحلق والتقصير عند الإحلال، من كتاب: الحج) 3/ 656 ورقمه/ 1730. ومسلم في (باب: التقصير في العمرة، من كتاب: الحج) 2/ 913 ورقمه/ 1246.

معاوية–رضي الله عنه– قال: (قصّرت عن رسول الله–صلى الله عليه وسلم– بمشقَص[1])، زاد مسلم: (وهو على المروة. أو رأيته يقصر عنه بمشقص وهو على المروة)[2].

قال النووي[3] في شرح حديث معاوية: (في هذا الحديث: جواز الاقتصار على التقصير وإن كان الحلق أفضل. وسواء في ذلك الحاج، والمعتمر. إلا أنه يستحب للمتمتع أن يقصر في العمرة، ويحلق في الحج؛ ليقع الحلق في أكمل العبادتين... وفيه: أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر، أو حلقه عند المروة؛ لأنها موضع تحلله. كما يستحب للحاج أن يكون حلقه، أو تقصيره في منى؛ لأنها موضع تحلله. وحيث حلقا، أو قصرا من الحرم كله جاز)اهـ.

– المطلب السادس: بيان أن الحلق، والتقصير عبادة محضة لله–جل ثناؤه–.

إنّ حلق الرأس، أو تقصيره عبادة محضة يتقرب بها صاحب النسك إلى الله–عزّ وجل–؛ ولذا لم يأمر بها، أو يشرعها لغيره. فلم يأمر بالحلق، أو التقصير مطلقاً كما أمر بحلق العانة، ونتف الإبط.

وقد حلق النبي–صلى الله عليه وسلم–، وحلق أصحابه–رضي الله عنهم– وقصروا، وهما عملان من الأعمال التي تناقلتها الأمة خلفاً عن سلف، قولاً وفعلاً، وحافظوا عليهما محافظة تامة؛ فدل هذا كله على أن وضع الشعر، أو شيء منه نسك وطاعة، وتذلل وخشوع، وقربة وخضوع لله–جل ثناؤه–[4].

– المطلب السابع: بيان وجه تفضيل الحلق على التقصير.

(1) –بكسر الميم، وسكون المعجمة، وفتح القاف، وآخره صاد مهملة–: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض. انظر: النهاية (باب: الشين مع القاف) 2/ 490، والفتح (3/ 662).

(2) وانظر: المغازي للواقدي (3/ 1108-1109).

(3) شرح مسلم (8/ 231).

(4) انظر: شرح العمدة لشيخ الإسلام (2/ 544-545)، والشرح الممتع للعثيمين (7/).

في الأحاديث المتقدمة في المبحث الأول دليل على جواز الحلق، والتقصير جميعاً. قال الله–تعالى–: {لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحاً قَرِيباً}[1]. ودليل على أن الحلق أفضل؛ لأن النبي–صلى الله عليه وسلم– فعله، ولا يختار إلا الأفضل. ولأنه–صلى الله عليه وسلم– ظاهر في الدعاء للمحلقين ثلاثاً، واقتصر في الدعاء للمقصرين على مرة واحدة. وانعقد على ذلك الإجماع[2].

وذكر بعض أهل العلم أن وجه فضيلة الحلق على التقصير: أن الحلق أبلغ فى العبادة، وأدل على صدق النية فى التذلل، والخشوع لله–تعالى–، ولأن المقصر مبق على نفسه من الشعر الذى هو من الزينة التى أراد الله أن يأتيه المستجيبون لدعوته بالحج مبرئين منها، ومجانبين للطيب، والتزين كله، شعثًا، غبرًا.

ومن ترك من شعره البعض فقد أبقى لنفسه من الزينة ما دل على أنه لم يتزين بالشعث والغبرة لله وحده، فأكد النبى–صلى الله عليه وسلم– الحض على الشعث، والغبرة بالدعوة لمن آثرها على إبقاء الزينة لدنياه، ثم جعل له من الدعوة نصيبًا، وهو الربع؛ لئلا يخيب أحدًا من أمته من صالح دعوته[3].

ومن حج متمتعاً فقد خيّره النبي–صلى الله عليه وسلم– بين الحلق والتقصير، كما في رواية البخاري بلفظ: (ثم يحلقوا، أو يقصروا)، وظاهره استواء الأمرين في حق المتمتع. وذهب جماعة من العلماء إلى أنه إذا كان يطلع شعر رأسه قبل يوم النحر فالأولى له الحلق وإلا فالتقصير؛ ليقع الحلق في الحج.

– المطلب الثامن: بيان سبب دعائه–صلى الله عليه وسلم– للمحلقين قبل المقصرين.

(1) الآية: (27)، من سورة: الفتح.

(2) انظر: مراتب الإجماع (ص/ 44)، والمغني (5/ 303)، وطرح التثريب (5/ 112-113).

(3) انظر: شرح النووي على مسلم (9/ 50)، و.

ذكر الخطابي –رحمه الله– أنه إنما خصَّهم النبي –صلى الله عليه وسلم– بالدعاء دون المُقَصِّرين لأن أكثر من أحرم مع النبي –صلى اللّه عليه وسلم– لم يكن معهم هَدْيٌ، وكان النبي –صلى اللّه عليه وسلم– قد ساق الهَدْيَ. ومن معه هَدْيٌ فإنه لا يَحِلق حتى يَنْحَر هَدْيه فلما أمَر مَن ليس معه هَدْي أن يَحِلق ويُحِل وجَدوا في أنفسهم من ذلك، وأحَبُّوا أن يأذَن لهم في المُقام على إحرامهم حتى يُكملوا الحج، وكانت طاعةُ النبي –صلى اللّه عليه وسلم– أولَى لهم. فلما لم يكن بُدٌّ من الإحلال كان التَّقْصير في نُفوسهم أخفَّ من الحَلْق فمال أكثرهم إليه. وكان فيهم من بادر إلى الطاعة وحلق، ولم يُراجع؛ فلذلك قدَّم المحلِّقين، وأخَّر المقصِّرين[1]. فالمحلقون استحقوا الفضيلة على المقصرين بسبقهم إياهم إلى طاعة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، واقتدائهم به، وأخذهم ما آتاهم إياه، وانتفاء الشك من قلوبهم في ذلك، وعلمهم أن ما عاينوا منه أولى بهم مما قد تقدم علمهم له منه[2].

واختار الحافظ[3] ما نقله عن الخطابي، وغيره من أن السبب في ذلك: أن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر، والتزين به، وكان الحلق فيهم قليلاً. وربما كانوا يرونه من الشهرة، ومن زي الأعاجم؛ فلذلك كرهوا الحلق، واقتصروا على التقصير.

– المطلب التاسع: بيان الموضع الذي ورد فيه دعاؤه –صلى الله عليه وسلم– للمحلقين، والمقصرين.

(1) انظر: النهاية (باب: الحاء مع اللام) 1/ 427، ولسان العرب (حرف: القاف، فصل: الحاء) 10/ 60، وطرح التثريب (5/ 111-112)..

(2) عن الطحاوي في: شرح مشكل الآثار (3/ 218-219).

(3) الفتح (3/ 659).

تقدم[1] في حديث عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال ذلك يوم الحديبية، وسنده صحيح على شرط الشيخين. ومثله في أحاديث ابن عباس[2]، وأبي سعيد الخدري[3]، وحبشي بن جنادة[4]، وكلها ثابتة. وفي حديث أم عمارة[5]، وهو حديث واه. وفي مرسل قتادة بن دعامة[6]، وهو ضعيف الإسناد.

وتقدم[7] في حديث مسلم بسنده عن أبي داود الطيالسي عن شعبة عن يحيى بن الحصين عن جدته: (أنها سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم– في حجة الوداع دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثلاثاً، ولِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً). ومثله في حديث مالك بن ربيعة[8]، وحديث وهب بن عبدالله بن قارب عن أبيه[9]، وهما حديثان حسنان لغيرهما بشواهدهما.

وقال الحافظ ابن حجر[10]: (الأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عدداً، وأصح إسناداً)اهـ. وقوله محل نظر؛ لأن عدد الأحاديث التي جاءت بأن ذلك كان في حجة الوداع ثلاثة أحاديث، منها حديث انفرد به مسلم (وهو حديث يحيى بن الحصين عن جدته). وعدد

(1) في الحديث ذي الرقم/ 1.
(2) ورقمه/ 4.
(3) ورقمه/ 6.
(4) ورقمه/ 7. وانظر: الفتح (3/ 658-659).
(5) ورقمه/ 10.
(6) ورقمه/ 10.
(7) في الحديث ذي الرقم/ 3.
(8) ورقمه/ 5.
(9) ورقمه/ 8.
(10) الفتح (3/ 659).

الأحاديث التي جاءت بأن ذلك كان يوم الحديبية ستة أحاديث، منها حديث متفق عليه (وهو حديث ابن عمر).

ولتعدد الروايات في ذلك كان لأهل العلم بحث في المكان الذي وقع فيه دعاؤه–صلى الله عليه وسلم– للمحلقين، والمقصرين:

فذهب طائفة منهم كالنووي[1] إلى أن دعاءه–صلى الله عليه وسلم– للمحلقين ثلاثاً، ثم للمقصرين مرة كان فى حجة الوداع. قال النووي: (وهو الصحيح المشهور)اهـ.

وذهب طائفة كابن عبدالبر[2]، وإمام الحرمين[3] إلى أن ذلك كان يوم الحديبية حين أمرهم بالحلق فما فعله أحد لطمعهم بدخول مكة فى ذلك الوقت. قال ابن عبدالبر: (كونه في الحديبية هو المحفوظ)اهـ.

وذهب طائفة كالقاضي عياض، وابن دقيق العيد[4]، وابن حجر[5] إلى أنه كان فى الموضعين. وقال النووي[6] –مرة– إلى أنه لا يبعد أن النبي–صلى الله عليه وسلم– قاله فى الموضعين[7].

وما قاله عياض أشبه الأقوال بالصواب؛ لأن الأحاديث ثبتت بذلك كله، ودلت عليه. وهو ما

---

(1) شرحه على مسلم (9/ 50).

(2) كما في: المرجع المتقدم (9/ 50–51).

(3) كما في: الفتح (3/ 659).

(4) إحكام الأحكام (1/ 333).

(5) الفتح (3/ 657، 658–659).

(6) شرحه على مسلم (9/ 50).

(7) وانظر: الحوالة نفسها من المرجع المتقدم، وطرح التثريب (5/ 111–112)، والفتح (3/ 658–659).

اختاره ابن دقيق العيد، والحافظ ابن حجر. قال ابن دقيق العيد[1]: (وقد تكلموا في أن هذا كان في الحديبية، أو في حجة الوداع؟ وقد ورد في بعض الروايات ما يدل على أنه في الحديبية. ولعله وقع فيهما معاً، وهو الأقرب. وقد كان في كلا الوقتين توقف من الصحابة في الحلق. أما في الحديبية فلأنهم عظم عليهم الرجوع قبل تمام مقصودهم من الدخول إلى مكة، وكمال نسكهم. وأما في الحج فلأنهم شق عليهم فسخ الحج إلى العمرة. وكان من قصر منهم شعره اعتقد أنه أخف من الحلق؛ إذ هو يدل على الكراهة للشيء. فكرر النبي–صلى الله عليه وسلم– الدعاء للمحلقين؛ لأنهم بادروا إلى امتثال الأمر، وأتموا فعل ما أمروا به من الحلق)اهـ. وقال ابن حجر[2]: (هو المتعين؛ لتظاهر الروايات بذلك في الموضعين)اهـ، والله سبحانه الموفق.

***

(1) إحكام الأحكام (1/ 333).

(2) الفتح (3/ 659).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، أكمل الدين، وأتم النعمة، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وجعله خاتماً للنبيين والمرسلين، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد:

فعلمت في ما تقدم أني جمعت، ودرست في هذا البحث الأحاديث التي وردت في ثواب الحلق، والتقصير في السنة النبوية، وذكرت شيئاً من المسائل المتصلة بها. وأني قد كتبته في مقدمة – شرحت فيها دوافع كتابته، وخطته، ومنهج كتابته–، وأربعة مباحث، وخاتمة، وبعض الفهارس. وما اشتمل عليه ذلك كلُّه من التنبيهات اللطيفة، والفوائد المنيفة...ومن أهمها:

– أولاً: أن الحلق، أو التقصير عبادتان من أجلّ العبادات، وعملان من أشرف الطاعات والقربات التي يتقرب بها العبد على خالقه، ويتذلل بها إليه.

– ثانياً: أنهما شعاران عظيمان من شعائر النسك. بل هما نسك مؤكد، يُثاب على فعله، ويُعاقب على تركه.

– ثالثاً: أنه ورد في بيان ثوابهما في السُّنة النبوية–في ما أعلم– سبعة عشر حديثاً... وهي على ثلاثة أصناف:

الأول: ما ورد في الدعاء لمن حلق أو قصّر بالرحمة وبالمغفرة. وجمعت فيه اثني عشر حديثاً، أكثرها ثابت؛ ففيه: ثلاثة أحاديث صحيحة، منها حديثان متفق عليهما، وحديث انفرد به مسلم. وحديث واحد حسن. وستة أحاديث حسنة لغيرها. وحديث ضعيف الإسناد. ومثله واه.

والثاني: ما ورد في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط حسنة، وتُمحى عنه بها خطيئة. وجمعت فيه أربعة أحاديث، نصفها ثابت؛ ففيه حديثان حسنان لغيرهما. وحديث ضعيف. وحديث منكر.

الثالث: ما ورد في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط نوراً يوم القيامة. وجمعت فيه حديثين، ضعيفين.

– رابعاً: أن المقصود بالحلق: إزالة شعر الرأس في حج، أو عمرة.

– خامساً: أن المقصود بالتقصير: أخذ أطراف شعر الرأس كله في حج، أو عمرة، بدون استئصال.

– سادساً: أن الحلق أو التقصير نسك في حج، أو عمرة. والحلق خاص بالرجال دون النساء. والمرأة لا تحلق رأسها، والمشروع لها أن تقصّر من شعرها مقدار الأنملة، بلا خلاف عند أهل العلم.

– سابعاً: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– حلق رأسه. وأن أصحابه منهم من حلق، ومنهم من قصر.

– ثامناً: أن وضع الشعر، أو شيء منه طاعة وخضوع لله –تعالى–، وهو من العبادات المحضة له –جل ثناؤه–.

– تاسعاً: أن الأحاديث الواردة في البحث دالة على جواز الحلق، والتقصير جميعاً. والحلق للرجل أفضل. وذكر بعض أهل العلم أن وجه فضيلة الحلق على التقصير: أن الحلق أبلغ فى العبادة، وأدل على صدق النية فى التذلل، والخشوع لله –تعالى–، ولأن المقصر أبقى لنفسه من الزينة التى أراد الله أن يأتيه المستجيبون لدعوته بالحج مبرئين منها، ومجانبين للطيب، والتزين كله، شعثًا، غبرًا. والتقصير للمرأة أفضل من الحلق؛ لأنه المأمور به. ومن حلقت أجزأها، وأساءت.

– عاشراً: أن المحلقين –والله اعلم– استحقوا الفضيلة على المقصرين بسبقهم إياهم إلى طاعة رسول الله، ومسارعتهم في اقتدائهم وتأسيهم به –صلى الله عليه وسلم–.

– حادي عشر: أن الأحاديث دلت على أن النبي –صلى الله عليه وسلم– دعا للمحلقين ثلاثاً، وللمقصرين مرة في موضعين: يوم غزوة الحديبية، ويوم النحر زمن حجة الوداع. وهو مذهب طائفة من أهل العلم كالقاضي عياض، وابن دقيق العيد، وابن حجر.

وإني لأرجو وقد أنجزت البحث أن تكون له فائدته، وقيمته؛ لما فيه من الأحاديث المجموعة في مكان واحد في موضوعه، مع دراستها وتخريجها، وبيان شيء من فقهها؛ فأسأل الله –سبحانه– أن ينفعني به، وسائر المسلمين، وأن ينجح حوائجنا، ويصلح أعمالنا، ويحسن خواتمنا، وصلى الله وسلم على من ختم الله به النبوة والرسالة، وعلى أصحابه وآله.

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الآحاد والمثاني لأبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (المعروف بابن أبي عاصم)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، نشر: دار الراية(الرياض) 1411/1 هـ.
3. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، نشر دار الوطن 1420/1هـ.
4. الأحاديث الطوال لسليمان بن أحمد الطبراني (ت/360هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، وهو ملحق بآخر المعجم الكبير للطبراني، فانظره.
5. الأحاديث المختارة (أو: المستخرج من الأحاديث المختارة ممّا لم يخرجه البخاريّ، ومسلم في صحيحيهما) لضياء الدّين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسيّ (ت/ 643 هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن د هيش، نشر: مكتبة النّهضة الحديثة (مكّة المكرّمة) 1410/1 هـ.
6. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان لعلاء الدّين بن بلبان الفارسيّ (ت/ 739 هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسّسة الرّسالة (بيروت) 1408/1 هـ.
7. إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت/ 702هـ)، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، نشر: مؤسسة الرسالة 1/ 1426هـ.
8. الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (ت/456هـ)، نشر: مطبعة الإمام.
9. أخبار مكة لمحمد بن إسحاق الفاكهي (من علماء القرن الثالث)، تحقيق د. عبدالملك بن دهيش، نشر: دار خضر (بيروت) 1414/2هـ.
10. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار لأبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقي، تحقيق: رشدي ملحس، نشر: مطابع دار الثقافة (مكة) 1385/2هـ.

11. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للإمام الحافظ الخليل بن عبد الله الخليليّ القزوينيّ (ت: 446 هـ)، ضبط الشّيخ: عامر أحمد حيدر، ط: دار الفكر (بيروت) سنة: 1414 هـ.

12. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل للشّيخ محمّد ناصر الدّين الألبانيّ ، ط: المكتب الإسلاميّ 1405/2 هـ.

13. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي (ت/463هـ)، نشر دار قتيبة للطباعة (دمشق)، ودار الوعي (القاهرة) 1414/1هـ.

14. الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ أبي عمر بن عبد البرّ المالكيّ (ت/ 463 هـ)، مطبوع بهامش كتاب الإصابة لابن حجر، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ 1328/1 هـ.

15. أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن الأثير الجزريّ (ت/ 630 هـ)، نشر: دار الفكر (بيروت) سنة:1409 هـ.

16. الإصابة في تمييز الصّحابة للحافظ أبي الفضل بن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ)، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ (بيروت) 1328/1 هـ.

17. أطراف الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر القيسراني (ت/507هـ)، تحقيق: محمود محمد نصار، والسيد يوسف، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت) 1419/1هـ.

18. الإعلام بوفيّات الأعلام لشمس الدّين الذّهبيّ (ت/ 748 هـ)، تحقيق: مصطفى بن عليّ عوض، وربيع عبد الباقي، ط: المكتبة التّجاريّة (مكّة المكرّمة) 1413/1 هـ.

19. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت/765هـ)، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية (باكستان) 1409/1هـ.

20. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للأمير أبي نصر عليّ بن هبة الله (المعروف بابن ماكولا ت/ بعد سنة 475 هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرّحمن المعلّميّ، نشر: الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر (مصر).

21. الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد السّمعانيّ ت(562هـ)تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي،

نشر: دار الجنان(بيروت) 1408/1 هـ.

22. البحر الزّخّار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزّار (ت/ 292 هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرّحمن زين الله، نشر: مؤسّسة علوم القرآن (بيروت)، ومكتبة العلوم والحكم (المدينة النّبويّة).

23. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي(ت/ 587هـ)، تحقيق الشيخ: علي معوض، والشيخ عادل عبدالموجود، نشر: دار الكتب العلمية(بيروت)1/ 1418هـ.

24. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة(ت/ 288 هـ) لنور الدّين الهيثمي (ت/ 807 هـ)، تحقيق: د. حسن الباكريّ، ط: مركز خدمة السّنّة والسّيرة النّبويّة بالجامعة الإسلاميّة 1413/1هـ.

25. بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان (ت/628هـ)، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة 1418/1هـ.

26. تأريخ أسماء الثّقات لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت/ 385 هـ) تحقيق: د. عبد المعطي قلعجيّ، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت) 1406/1 هـ.

27. تأريخ الرّسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطّبريّ (ت/ 310 هـ)، نشر: مكتبة ابن تيميّة.

28. تأريخ الثّقات للحافظ أحمد بن عبد الله العجليّ (ت/ 261 هـ)، بترتيب: نور الدّين الهيثميّ، وتضمينات: الحافظ ابن حجر، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت) 1405/1 هـ.

29. التأريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ (ت/ 256 هـ)، نشر: دار الفكر (بيروت) سنة: 1407 هـ.

30. تأريخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغداديّ (ت/ 463 هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت).

31. تأريخ جرْجَان لأبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجانيّ (ت/ 427 هـ)، ط: د. محمّد عبد المعيد خان، نشر: عالم الكتب (بيروت) 1407/4 هـ.

32. تأريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر (ت/571هـ)، تحقيق أبي عبدالله علي عاشور، نشر دار إحياء التراث العربي 1421/1هـ.

33. تأريخ عثمان بن سعيد الدّارميّ (ت: 280 هـ) عن أبي زكريّا يحيى بن معين (ت: 233 هـ) في تجريح الرّواة وتعديلهم، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، نشر: دار المأمون للتّراث (دمشق).

34. التأريخ ليحيى بن معين (ت/ 233 هـ)، رواية: عبّاس الدّوريّ عنه، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، نشر: مركز البحث العلميّ التّابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدّة 1399/1 هـ.

35. تأريخ مولد العلماء ووفياتهم لأبي سليمان محمّد بن عبدالله بن زبر الرَّبعيّ (ت/ 379 هـ) تحقيق الأستاذ الدّكتور: عبدالله أحمد الحمد، نشر: دار العاصمة (الرّياض) 1410/1 هـ.

36. تالي تلخيص المتشابه لأبي بكر أحمد بن الخطيب البغدادي (ت/463هـ)، تحقيق: مشهور حسن وأحمد الشقيرات، نشر: دار الصميعي 1417/1هـ.

37. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ) تحقيق: عليّ البجاويّ، ومحمّد عليّ النّجّار، ط: المكتبة العلميّة (بيروت).

38. تحفة الأحوذي شرح جامع التّرمذيّ لأبي العليّ محمّد بن عبد الرّحمن المباركفوريّ (ت/ 1253 هـ) تصحيح: عبد الرّحمن محمّد عثمان، نشر: المكتبة السّلفيّة (المدينة النّبويّة).

39. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لولي الدين أبي زرعة العراقي (ت/826هـ)، تحقيق د. رفعت فوزي، وآخرين، نشر: مكتبة الرشد (الرياض) 1420/1هـ.

40. تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواويّ لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (ت/ 911 هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف، نشر: دار الكتب الحديثة (مصر) 1385/2 هـ.

41. التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت/765هـ)، تحقيق د. رفعت فوزي، نشر: مكتبة الخانجي (القاهرة) 1418/1هـ.

42. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت/ 385هـ)، تحقيق: صالح أحمد الوعيل، نشر: دار ابن الجوزي 1/ 1415هـ.

43. التّرغيب والتّرهيب لأبي القاسم إسماعيل بن محمّد الأصبهانيّ (ت/ 535 هـ)، اعتنى به: أيمن شعبان، نشر: دار الحديث (القاهرة) 1414/1هـ.

44. التّرغيب والتّرهيب من الحديث الشّريف لزكيّ الدّين عبد العظيم بن عبد القويّ المنذريّ (ت/ 656 هـ) تعليق: مصطفى محمد عمارة، نشر: دار الرّيّان للتّراث، سنة: 1407 هـ.

45. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ) تصحيح: عبد الله

هاشم المدنيّ، نشر: مكتبة ابن تيميّة (القاهرة) سنة: 1386 هـ.

46. تعريف أهل التّقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ) تحقيق: د. عاصم القريوتيّ، نشر: مكتبة المنار (الأردن) ط: 1.

47. تغليق التعليق على صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني(ت/852هـ)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن، نشر: المكتب الإسلامي (بيروت) 1405/1هـ.

48. تفسير القرآن لعبدالرّزّاق بن همّام الصّنعانيّ (ت/ 211 هـ) تحقيق: د. مصطفى محمّد، ط: مكتبة الرّشد (الرّياض) 1410/1 هـ.

49. تقريب التّهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ)تحقيق: صغير الباكستاني، نشر: دار العاصمة (الرياض) 1416/1 هـ.

50. تكملة الإكمال لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي، المعروف بابن نقطة (ت/629هـ)، تحقيق: د. عبدالقيوم عبد رب النبي، نشر: مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى (مكة المكرمة)1410/1هـ.

51. تلخيص المستدرك لشمس الدين الذهبي، انظر: المستدرك للحاكم.

52. التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني، والأسانيد للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البرّ القرطبيّ (ت/ 463 هـ) تحقيق: مصطفى العلويّ، ومحمّد البكريّ، ط: وزارة الأوقاف والشّئون الإسلاميّة المغربيّة، سنة: 1378 هـ.

53. تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشّنيعة الموضوعة لأبي الحسن عليّ بن محمّد ابن عرّاق الكنانيّ (ت/ 963 هـ) تحقيق: عبدالوهاب عبد اللّطيف، وعبد الله محمّد الصّدّيق، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت) 1401/2 هـ.

54. تهذيب التّهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ)، ط: دائرة المعارف النّظاميّة (الهند)، ونشر: دار صادق (بيروت) 1325/1 هـ.

55. تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجّاج المزّيّ ت(742هـ) تحقيق د.: بشّار عوّاد معروف، نشر: مؤسّسة الرّسالة 1413/5 هـ.

56. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر: المكتبة السلفية (المدينة المنورة).
57. الثّقات لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ (ت/ 354 هـ)، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانيّة (الهند)، ونشر: دار الفكر (بيروت) سنة: 1393 هـ.
58. جامع التّحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدّين أبي سعيد خليل بن كيكلديّ العلائيّ (ت/ 761 هـ) تحقيق: حمدي السّلفيّ، نشر: عالم الكتب 1407/2 هـ.
59. الجامع الصّحيح لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ (ت/ 279 هـ) تحقيق: أحمد شاكر، نشر: دار الكتب العلميّة.
60. الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (ت/ 463 هـ)، تحقيق الدّكتور: محمّد عجّاج الخطيب، نشر: مؤسّسة الرّسالة 1414/2 هـ.
61. الجامع لمعمر بن راشد الأزدي (ت/153هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي 1403/2هـ. وهو ملحق بآخر مصنف عبدالرزاق بن همام الصنعاني.
62. الجرح والتّعديل لأبي محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ (ت/ 327 هـ) تحقيق الشّيخ: عبد الرّحمن المعلّميّ، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانيّة (الهند)، سنة: 1371 هـ، ونشر: دار الكتب العلميّة (بيروت).
63. جزء بيبى بنت عبدالصمد الهروية (ت/477هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، نشر: دار الخلفاء 1406/1هـ.
64. حاشية أبي الحسن نور الدين بن عبدالهادي السندي (ت/1138هـ) على مسند الإمام أحمد، انظر: مسند الإمام أحمد.
65. حجة الوداع لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت/ 456هـ)، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، نشر: بيت الأفكار الدولية للنشر (الرياض)، سنة: 1418هـ.
66. الدر المنثور في التفسير بالمأثور لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت/911هـ)، نشر دار المعرفة (بيروت).

67. الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت/ 360هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت) 1/ 1413هـ.

68. دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ت/430هـ)، تحقيق وتخريج: د. محمد رواس وعبدالبر عباس، نشر دار النفائس 1406/1هـ.

69. دلائل النّبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة لأبي بكر محمّد بن الحسين البيهقيّ (ت: 458 هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الرّيّان للتّراث (القاهرة) 1408/1 هـ.

70. ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين لشمس الدّين الذّهبيّ (ت/ 748 هـ)، تحقيق فضيلة الشّيخ: حمّاد الأنصاريّ، نشر: مكتبة النّهضة الحديثة (مكّة المكرّمة).

71. زاد المعاد في هدي خير العباد لشمس الدين محمد بن أبي بكر (المعروف بابن قيم الجوزية ت/ 751هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ومكتبة المنار الإسلامية 1407/14.

72. سلسلة الأحاديث الصّحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ ، نشر: المكتب الإسلاميّ، ومكتبة المعارف.

73. سنن أبي داود السّجستانيّ (ت/ 275 هـ) تحقيق: عزّت الدّعّاس، وعادل السّيّد، نشر: دار الحديث (بيروت) 1388/1 هـ.

74. سنن أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ (ت/ 303 هـ)، ترقيم: عبد الفتّاح أبو غدّة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلاميّة (حلب)1414/4هـ.

75. سنن الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرّحمن الدّارميّ (ت/ 869 هـ)، تحقيق: فوّاز زمرلي، وَخالد العلميّ، نشر: دار الرّيّان للتّراث (القاهرة) 1407/1 هـ.

76. سنن الحافظ أبي عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ (المعروف بابن ماجه)(ت/ 275 هـ) تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الرّيّان للتّراث.

77. السّنن الكبرى للإمام أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ (ت/ 303 هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد الغفّار البنداريّ، وَ سيّد كسروي، نشر: در الكتب العلميّة 1411/1 هـ. وربما نقلت–مع التنبيه–عن النسحة المنشورة بتحقيق: حسن عبدالمنعم، نشر: مؤسسة الرسالة1422/1هـ.

78. السّنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكرّ محمّد بن الحسين البيهقي (ت/ 458 هـ)، نشر: دار المعرفة (بيروت).
79. السنن للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي(ت/204هـ)، تحقيق د. خليل خاطر، نشر: دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن 1409/1هـ.
80. السّنن للإمام الحافظ عليّ بن عمر أبي حسن الدّارقطنيّ (ت/ 385 هـ)، عني بتصحيحه: عبد الله هاشم المدنيّ، نشر: دارالمعرفة.
81. سير أعلام النّبلاء لشمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبيّ (ت/ 748 هـ) حقّق الكتاب جماعة تحت إشراف: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسّسة الرّسالة 1412/8 هـ.
82. السّيرة النّبويّة لأبي محمّد عبد الملك بن هشام الحميريّ ت (213هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا، نشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي 1375/2 هـ.
83. شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني (ت/ 728هـ)، تحقيق الدكتور: صالح بن محمد الحسن، نشر: مكتبة الحرمين (الرياض) 1/ 1409هـ.
84. شرح محمد بن عبدالباقي الزرقاني (ت/1113هـ) على موطأ مالك بن أنس، نشر: مكتبة عيسى البابي (القاهرة).
85. شرح محي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ (ت/ 676 هـ) على صحيح مسلم بن الحجّاج، ط: المطبعة المصريّة بالأزهر 1347/1 هـ.
86. شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت/321هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة 1415/1هـ.
87. الشرح الممتع.
88. شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمّد الطّحاويّ (ت/ 321 هـ) نشر: دار الكتب العلميّة 1399/1 هـ.
89. شعب الإيمان لأبي بكر البيهقيّ (ت/ 458 هـ)، تحقيق: محمّد السّعيد زغلول، نشر: دار الكتب العلميّة 1410/1 هـ.

☆ صحيح ابن حبّان = الإحسان.

☆ صحيح ابن خزيمة = صحيح الإمام أبي بكر محمّد بن إسحاق.

90. صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القيسابوريّ ت(261هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الحديث (القاهرة) 1412/1 هـ.

91. صحيح الإمام أبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة السّلميّ (ت/ 311 هـ)، تحقيق الدّكتور: محمد مصطفى الأعظميّ، نشر: المكتب الإسلاميّ 1412/2 هـ.

92. صحيح الإمام أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت/ 256 هـ)، انظر: فتح الباري لابن حجر.

93. صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التربية العربي 1409/1هـ.

94. الضّعفاء الصّغير للإمام أبي عبد الله البخاريّ، تحقيق: بوران الضّناويّ، نشر: عالم الكتب 1404/1هـ.

95. الضعفاء لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت/385هـ)، تحقيق: موفق عبدالقادر، نشر: مكتبة المعارف (الرياض) 1404/1هـ.

96. الضّعفاء لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيليّ (ت/ 354 هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية 1404/1 هـ.

97. الضّعفاء والمتروكين لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ الحنبليّ (ت/ 597 هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلميّة 1406/1 هـ.

98. الضُّعفاء والمتروكين للإمام أحمد بن عليّ النّسائيّ (ت/ 303 هـ)، تحقيق: محمود زايد (مطبوع مع كتاب الضّعفاء الصّغير للبخاريّ)، نشر: دار الباز (مكّة المكرّمة) 1406/1 هـ.

99. الطّبقات الكبرى لابن سعد بن منيع البصريّ (ت/ 230 هـ)، نشر: دار صادق (بيروت).

100. الطّبقات لأبي عمرو خليفة بن خيّاط العصفريّ (ت/ 240 هـ)، تحقيق الدّكتور: أكرم العمريّ، نشر: دار طيبة (الرّياض) 1402/2 هـ.

☆ طبقات المدلّسين = تعريف أهل التقديس.

101. طرح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت/ 806هـ)، نشر مكتبة: نزار الباز (مكة المكرمة).

102. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، رواية: ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله عباس، نشر: المكتب الإسلامي، ودار الخاني 1408/1هـ.

103. العلل الواردة في الأحاديث لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ (ت/ 385 هـ)، تحقيق الدّكتور: محفوظ الرّحمن السّلفيّ، نشر: دار طيبة (الرّياض).

104. غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابيّ (ت/ 388 هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد الكريم الغرباويّ، نشر: مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى (مكّة المكرّمة) سنة: 1402 هـ.

105. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهرويّ (ت/ 224 هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانيّة (الهند)، ونشر: دار الكتاب العربيّ (بيروت)، سنة: 1396 هـ.

106. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ)، بترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط: المكتبة السّلفيّة، ودار الرّيّان للتّراث 1407/3 هـ.

107. فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث للعراقيّ، تأليف: أبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ (ت/ 902 هـ)، تحقيق: عليّ حسين عليّ، نشر: إدارة البحوث الإسلاميّة (الهند) 1407/1 هـ.

108. فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور إسماعيل الثعالبي (ت/ 1038هـ)، نشر: دار الكتب العلمية.

109. الفوائد لأبي القاسم تمّام بن محمّد الرازيّ (ت/ 414 هـ)، تحقيق: حمدي السّلفيّ، نشر: مكتبة الرّشد (الرّياض) 1414/2 هـ.

110. فيض القدير شرح الجامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير للعلاّمة محمّد عبد الرؤوف المناويّ (ت/ 1031 هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّلام، نشر: دار الكتب العلميّة 1415/1 هـ.

111. القرى لقاصد أم القرى لأبي العباس أحمد بن عبدالله الطبري ثم المكي (ت/ 694هـ)، عارضه بمخطوطاته: مصطفى السقا، نشر: دار الفكر 3/ 1403هـ.

112. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السّتّة لشمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبيّ (ت/ 748 هـ)، تحقيق: محمّد عوّامة، وأحمد الخطيب، نشر: شركة دار القبلة، ومؤسّسة علوم القرآن 1413/1هـ.

113. الكامل في ضعفاء الرّجال لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ (ت/ 365 هـ)، نشر: دار الفكر 1409/3 هـ.

114. كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب السّتّة لنور الدّين الهيثميّ (ت/ 807 هـ)، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، ط: مؤسّسة الرّسالة 1399/1 هـ.

115. الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث لأبي الوفاء إبراهيم بن محمّد الحلبيّ (المعروف بسبط ابن العجميّ) (ت/ 841 هـ)، تحقيق: صبحي السّامرّائيّ، نشر: عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربيّة 1407/1 هـ.

116. الكنى والأسماء لأبي بشر محمّد بن أحمد الدّولابيّ (ت/ 310 هـ)، ط: المكتبة الأثريّة (باكستان) ط: 1.

117. الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجّاج أبي الحسين (ت/ 261 هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد الرّحيم بن محمّد القشقريّ، ط: المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة 1404/1 هـ.

118. الكواكب النّيرات في معرفة من اختلط من الرّواة الثّقات لأبي البركات محمّد بن أحمد (المعروف بابن الكيّال) (ت/ 939 هـ)، تحقيق: عبد القيّوم عبد رب النّبيّ، نشر: دار المأمون للتّراث 1401/1هـ.

119. لسان العرب لأبي الفضل محمّد بن مكرم الأفريقيّ (المعروف بابن منظور) (ت/ 711 هـ)، ط: دار صادر، ونشر: دار الفكر 1414/3 هـ.

120. لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ)، نشر: دار الكتاب الإسلاميّ، ط: 2.

121. ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم للدكتور: محمد بن مطر الزهراني، نشر: دار الخضيري، سنة: 1418هـ.

122. المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والكذّابين لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ (ت/ 354 هـ)، تحقيق: محمود زايد، نشر: دار المعرفة.

123. مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد لنور الدّين عليّ بن أبي بكر الهيثميّ (ت/ 807 هـ)، نشر: دار الرّيّان، ودار الكتاب العربيّة، سنة: 1407 هـ.

☆ مستخرج أبي نعيم = المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم.

124. المجموع المغيث في غريبيّ القرآن والحديث للحافظ أبي موسى محمّد بن أبي بكر المدينيّ (ت/

581 هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباويّ، ط: مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى (مكّة المكرّمة) 1406/1هـ.

125. مختصر خليل بن إسحاق المالكي في فقه الإمام مالك، نشر: مطبعة مصطفى البابي، سنة: 1341هـ.

126. المخزون في علم الحديث لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت/374هـ)، تحقيق: محمد إقبال السلفي، نشر: الدار العلمية(الهند)، سنة: 1408هـ.

127. المدخل إلى الصّحيح لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق الأستاذ الدكتور:ربيع بن هادي المدخلي، ط: مؤسّسة الرّسالة 1404/1 هـ.

128. مراتب الإجماع لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت/ 456هـ)، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت).

129. المستدرك على الصّحيحين لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوريّ (ت/ 405 هـ)، نشر: دار المعرفة.

☆ مسند أبي بكر البزار = البحر الزخار.

130. مسند أبي داود سليمان بن داود بن سليمان الطّيالسيّ (ت/ 204 هـ)، نشر: دار المعرفة (بيروت).

131. مسند أبي يعلى أحمد بن عليّ بن المثّى الموصليّ (ت/ 307 هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار الثّقافة العربيّة (دمشق) 1412/1 هـ.

132. مسند إسحاق بن راهويه الحنظلي (ت/238هـ) تحقيق د. عبدالغفور البلوشي، توزيع مكتبة الإيمان (المدينة) 1412/1هـ.

133. مسند الإمام الشافعي أبي عبدالله محمد بن إدريس (ت/204هـ)، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت).

134. مسند الحافظ أبي بكر محمّد بن هارون الرّوياني (ت/ 307 هـ)، تعليق: أيمن عليّ أبو يماني، نشر: مؤسّسة قرطبة، ومكتبة الخزّار (جُدّه) 1416/1 هـ.

135. المسند للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل ت(240هـ)، النسخة المطبوعة على نفقة خادم الحرمين الشريفين، ونشر: مؤسسة الرسالة 1413/1هـ.

136. المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت/430هـ)، تحقيق:

محمد حسن الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت) 1417/1هـ.

137. مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى اليحصبيّ (ت/ 544 هـ)، ط: المكتبة العتيقيّة (تونس)، ودار التّراث (القاهرة).

138. مشاهير علماء الأمصار لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ (ت/ 354 هـ)، تصحيح: م.فلايشهمر، نشر: مكتبة ابن الجوزيّ (الدّمّام).

139. مشيخة إبراهيم بن طهمان (ت/163هـ)، تحقيق د. محمد طاهر مالك، من مطبوعات مجمع اللغة العربية (دمشق) سنة /1403هـ.

140. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري (ت/840هـ)، دراسة وتقديم: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الجنان (بيروت) 1406/1هـ.

141. المصنّف في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفيّ (ت/ 235 هـ)، تحقيق: سعيد اللّحّام، نشر: دار الفكر 1409/1.

142. المصنّف لأبي بكر عبد الرّزّاق بن همّام الصّنعانيّ (ت/ 211 هـ)، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، نشر: مؤسّسة الرّسالة 1392/1 هـ.

143. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ)، ضبط: أيمن أبو يماني، وأشرف صلاح، نشر: مؤسسة قرطبة، والمكتبة المكية1418/1هـ.

144. المطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت/709هـ)، نشر: المكتب الإسلامي، سنة/1401هـ.

145. معالم مكّة التأريخيّة والأثريّة لعاتق بن غيث البلاديّ، نشر: دار مكّة (مكّة المكرّمة) 1403/2 هـ.

146. معجم معالم الحجاز لعاتق بن غيث البلاديّ، نشر: دار مكّة (مكّة المكرّمة) 1398/1 هـ.

147. المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ ت(360هـ)، تحقيق الدّكتور: محمود الطّحّان، نشر: مكتبة المعارف (الرّياض).

148. معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ ت(626هـ)، ط: دار صادر، ودار بيروت، سنة: 1404 هـ.

149. معجم الصحابة لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع (ت/351هـ)، تحقيق: صالح المصراتي، نشر: مكتبة الغرباء (المدينة) 1418/1هـ.

150. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ (ت/ 360 هـ)، تحقيق: حمدي السّلفيّ، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ، ط: 2. وقطعة من الجزء(13) بتحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار الصميعي (الرياض) 1/ 1415هـ.

151. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكريّ (ت/ 478 هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا، نشر: مكتبة دار الباز (مكّة المكرّمة) 1403/3 هـ.

152. معجم المختلطين، إعداد: محمد طلعت، نشر: أضواء السلف 1/ 1425هـ.

153. معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت/430هـ)، تحقيق: عادل العزازي، نشر: دار الوطن 1419/1هـ.

154. المعرفة والتأريخ ليعقوب بن سفيان الفسويّ، تحقيق الدّكتور: أكرم العمريّ، نشر: مكتبة الدّار (المدينة النّبويّة) 1410/1 هـ.

155. المغازي لمحمّد بن عمر الواقديّ (ت/ 207 هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، ونشر: مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعا(ت/ بيروت).

156. المغني في الضّعفاء لشمس الدّين الذّهبيّ، تحقيق: نور الدّين عتر، ولم يُذكر على النّسخة اسم النّاشر، ولا تأريخ النّشر.

157. المغني في ضبط أسماء الرّجال ومعرفة كنى الرُّواة وألقابهم لمحمّد بن طاهر بن عليّ المقدسيّ (ت/ 986 هـ)، نشر: دار الكتاب العربيّ (بيروت) سنة: 1402 هـ.

158. المغني لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت/ 620هـ)، تحقيق الدكتور: عبدالله التركي، وغيره، نشر: دار هجر(القاهرة)1/ 1406هـ.

159. مقاييس اللّغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا الرازي (ت/ 395هـ)، تحقيق: شهاب الدّين أبي عمرو، نشر: دار الفكر 1415/1 هـ. وهو مطبوع باسم: "معجم المقاييس في اللغة"، وما ذكرته أولاً هو الصحيح.

160. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت/ 233هـ) في الرجال، رواية: أبي خالد الدقاق بن يزيد بن طهمان، تحقيق د. أحمد محمد نورسيف، نشر: دار المأمون (دمشق).

161. المنتخب من مسند عبد بن حُمَيد (ت/ 249 هـ)، تحقيق: صبحي السّامرّائيّ، ومحمود الصعيديّ، نشر: مكتبة السّنّة (القاهرة) 1408/1 هـ.

162. المنتقى لأبي محمد عبدالله بن الجارود (ت/ 307هـ)، تعليق: عبدالله البارودي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية 1408/1هـ.

163. موضح أوهام الجمع والتفريق لأبي بكر الخطيب البغداديّ (ت/ 463هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار المعرفة 1407/1 هـ.

164. الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحيّ (ت/ 179 هـ) برواية: محمّد بن يحيى اللّيثيّ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ، سنة: 1406 هـ.

165. ميزان الاعتدال لشمس الدّين الذّهبيّ (ت/ 748 هـ)، تحقيق: عليّ، وفتحيّة البجاويّ، نشر: دار الفكر العربيّ.

166. النّهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد الجزريّ (المعروف بابن الأثير ت/ 606 هـ)، تحقيق: طاهر الزّاويّ، ومحمود الطّناحيّ، نشر: المكتبة العلميّة (بيروت).

167. هدي السّاري مقدّمة فتح الباري لأحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت/ 852 هـ)، تحقيق: محبّ الدّين الخطيب، نشر: دار الرّيّان، والمكتبة السّلفيّة 1407/3 هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة .....
215
المبحث الأول: ما ورد في الدعاء لمن حلق أو قصّر بالرحمة وبالمغفرة .....
220
المبحث الثاني: ما ورد في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط
حسنة وتمحى عنه بها خطيئة .....
249
المبحث الثالث: في أن من حلق فله بكل شعرة تسقط نورٌ يوم القيامة 262
المبحث الرابع: مسائل متعلقة بموضوع البحث 265
الخاتمة .....
275
فهرس المصادر والمراجع .....
277
فهرس الموضوعات 292